

نشرة مواضيعية

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org

التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أوروبا

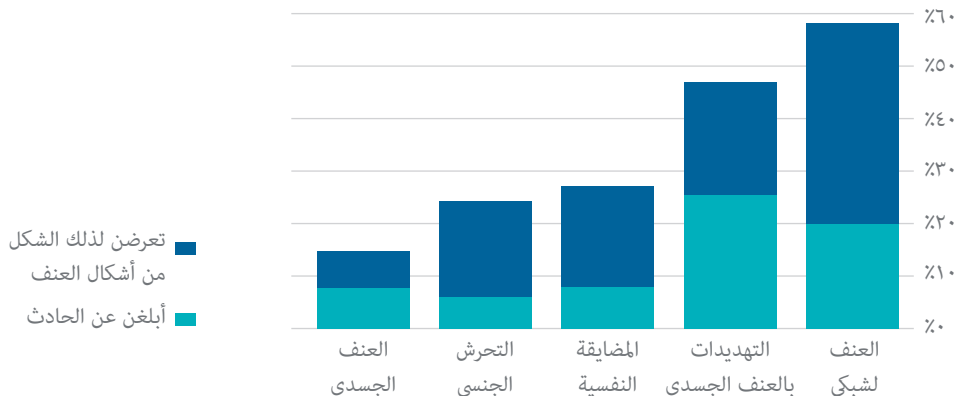
النقاط الرئيسية

استنتاجات

- تستند هذه الدراسة إلى لقاءات فردية طوعية مع ١٢٣ امرأة من ٤٥ بلدًا أوروبيًا، منهن ٨١ نائبة و٤٢ موظفة برلمانية.
- تُظهر الدراسة وجود أعمال من التحيز الجنسي والإساءة والعنف ضد المرأة في برلمانات أوروبا. وإذ تعدّ تلك الأعمال انتهاكات للحقوق الأساسية، يجب على البرلمانات أن تنظر في نطاقها وطبيعتها وأن تتخذ الإجراءات اللازمة للتصدي لها:
 - قالت ٨٥,٢ بالمئة من البرلمانيات اللواتي شاركن في الدراسة إنهن تعرضن للعنف النفسي أثناء فترة ولايتهن.
 - تلقت ٤٦,٩ بالمئة تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب.
 - تعرضت ٥٨,٢ بالمئة لهجمات جنسية على الإنترنت عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
 - تعرضت ٦٧,٩ بالمئة لتعليقات على مظهرهن الجسدي أو تعليقات قائمة على قوالب نمطية جنسانية.
 - تعرضت ٢٤,٧ بالمئة للعنف الجنسي.
 - تعرضت ١٤,٨ بالمئة للعنف الجسدي.
- تعرضت البرلمانيات دون سن الأربعين أكثر من غيرهن لأعمال التحرش النفسي والجنسي.
- تستهدف الاعتداءات غالبًا البرلمانيات الناشطات في مكافحة عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة.

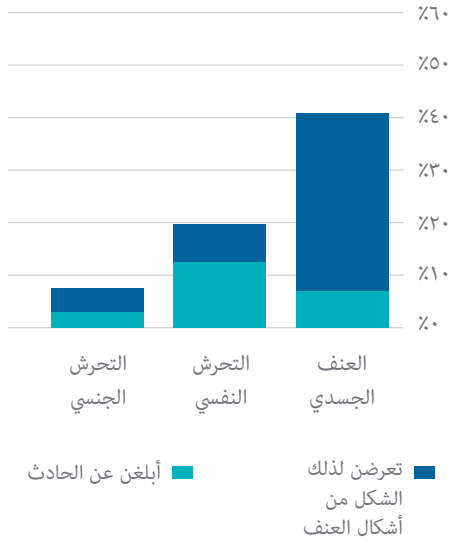
البرلمانيات المشاركات في الدراسة الاستقصائية

انتشار أعمال العنف ومعدلات الإبلاغ



النساء من الموظفات البرلمانيات المشاركات في الدراسة الاستقصائية

انتشار أفعال العنف ومعدلات الإبلاغ



جواب من البرلمانيات

- على أساس نتائج الدراسة والممارسات الجيدة المحددة، تُدعى البرلمانات إلى الاستجابة للتوصيات الواردة في نهاية هذه الدراسة، ولا سيما من أجل تحقيق ما يلي:
 - توضيح تمامًا أن السلوك المتحيز جنسيًا وأفعال المضايقة النفسية والتحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في البرلمان أفعال غير مقبولة على الإطلاق، وبيان سبل الانتصاف المتاحة للنواب والموظفين البرلمانيين؛
 - ضمان أن للذين يعتقدون أنهم ضحايا المضايقة والاعتداء إمكانية اللجوء إلى خدمات مساعدة ومشورة تكفل السرية التامة؛
 - إنشاء آلية للشكاوى والتحقيق تكون سرية وعادلة وتستجيب لاهتمامات الضحايا؛
 - اعتماد وتطبيق عقوبات تأديبية ضد مرتكبي تلك الأفعال؛
 - تدريب جميع العاملين في البرلمان على الاحترام في العمل ومكافحة التحيز الجنسي والمضايقة؛
 - إجراء دراسات استقصائية عن التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد المرأة في كل برلمان تماشياً مع النهج المعتمد في هذه الدراسة.

- كان مرتكبو أعمال المضايقة والعنف من الخصوم السياسيين والزملاء من حزب المتضررة نفسه أو المواطنين العاديين.
- تُظهر الدراسة أيضاً وجود حجم كبير من التحرش الجنسي والمضايقة النفسية/التنمر يستهدف الموظفات البرلمانيات في أوروبا:
 - قالت ٤٠,٥ بالمئة من المجيبات إنهن تعرضن للتحرش الجنسي أثناء عملهن.
 - في ٦٩,٢ بالمئة من الحالات، كان المرتكبون من البرلمانيين الذكور.
 - تلقت ٥٠ بالمئة تعليقات ذات طبيعة جنسية.
 - في ٦١,٥ بالمئة من الحالات، صدرت هذه التعليقات عن نائب ذكر.
 - قالت ١٩,٥ بالمئة من المجيبات إنهن تعرضن للمضايقة النفسية/التنمر أثناء عملهن في البرلمان على يد نواب وزملاء من ملاك الموظفين البرلمانيين وكان أغلبهم رجالاً ولكن أيضاً بعض النساء.
- كان مستوى الإبلاغ عن تلك الأعمال منخفض جداً:
 - ٢٣,٥ بالمئة من النائبات و٦ بالمئة من الموظفات البرلمانيات اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي قد أبلغن عن الحادث.
 - ٥٠ بالمئة من النائبات اللواتي تلقين تهديدات بالعنف الجسدي أبلغن عن الحوادث إلى الشرطة أو إدارة الأمن في البرلمان أو دائرة أخرى.
- أعربت عدة نساء شاركن في الدراسة الاستقصائية عن أسفهن لعدم وجود أي دائرة أو آلية في برلمانهن حالياً للإبلاغ عن حوادث التحرش أو المضايقة أو العنف.
- للتحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان آثار سلبية على الصحة الجسدية والنفسية للأشخاص المتضررين، مما يؤثر في جودة العمل البرلماني وفعاليته ومن ثم في السياسات العامة.
- من هذا المنطلق، فإن التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان يمنع البرلمانات من أن تكون أماكن شاملة وممثلة للمجتمع ككل.
- يجب على البرلمانات أن يجدن حلولاً شاملة لمنع ومكافحة التحيز الجنسي والعنف ضد المرأة في البرلمانات، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتشجيع على الإبلاغ عن تلك الأعمال.

في ظل الديمقراطية، يجب على البرلمان أن يكون مؤسسة نموذجية على كل المستويات ومكان عمل حيث يمكن للنساء والرجال القيام بواجباتهم على قدم المساواة، مع الحرية الكاملة والأمن التام. وهو أمر مهم لضمان فعالية المؤسسة وصورة البرلمان أمام الجمهور وكذلك دور البرلمان كقدوة في تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع.

ومع ذلك، وجدت دراسة^١ أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٦ بالاستناد إلى لقاءات مع ٥٥ نائبة من ٣٩ بلدًا من المناطق الخمس في العالم أن أعمال التحيز الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس من المشكلات العالمية والمنتظمة في عالم البرلمانات.^٢ وأظهرت أيضًا أن أعمال التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد النائبات لها عواقب على المدنيين القصير والطويل من حيث عرقلة وصول النساء إلى المناصب القيادية وتقويض قدرتهن على المساهمة بالكامل في العمليات السياسية. ومن هذا المنطلق، يخل تواتر تلك المشكلات في البرلمانات بالمؤسسات الديمقراطية بل بالديمقراطية نفسها.

وتسعى هذه الدراسة الإقليمية إلى التعمق في تلك النتائج الأولية، مع التركيز بخاصة على الوضع في برلمانات أوروبا. وهذه الدراسة هي ثمار التعاون الوثيق بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وهي الأولى في سلسلة من الدراسات الإقليمية التي يود الاتحاد الدولي إعادها بشأن هذا الموضوع. وتوسّع الدراسة أيضًا نطاق البحث لتغطية أعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد الموظفات البرلمانيات.

واستنادًا إلى لقاءات مع ١٢٣ نائبة وموظفة برلمانية في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، تتابع الدراسة العمل المنجز من أجل توفير البيانات وتوثيق مجموعة من السلوكيات المتحيزة جنسيًا والعنف ضد النساء في البرلمانات. وتسعى أيضًا إلى تقييم درجة الانتشار وتبسيط الضوء على أشكال الإساءة الخاصة بأوروبا. ومن ثم، تهدف الدراسة إلى كسر حاجز الصمت والمحظورات المستمرة والمساهمة في مكافحة السلوك والعنف القائم على نوع الجنس في كل مكان.

وفضلاً عن ذلك، تقوم الدراسة بتحليل آثار وأسباب التحيز الجنسي والمضايقة والعنف عن طريق تجربة النساء في برلمانات أوروبا، ووصف طرائق استجابة برلمانات المنطقة لتلك المشكلة من أجل تحديد التدابير اللازمة من باب الأولوية لضمان أن يتمكن النواب والموظفون البرلمانيون من أداء واجباتهم في ظل ثقافة مؤسسية وبيئة عمل ملؤها الاحترام والأمن والحماية.

ويظهر نشر تلك النتائج أن الوقت قد حان لكي تتصدي البرلمانات، في أوروبا بل في شتى أنحاء العالم، لتلك الظاهرة وأن تطبق نهج عدم التسامح مع التحرش الجنسي والعنف في سياساتها وممارساتها.

جمعت بيانات الدراسة عن طريق لقاءات سرية مع ١٢٣ نائبة وموظفة برلمانية من ٣٤٥ من أصل ٤٧ دولة عضوًا في مجلس أوروبا خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ٢٠١٨. وأجريت لقاءات مع امرأة إلى خمس نساء انتُخبتن إلى البرلمان أو يعملن فيه. وأجريت المقابلات وجهًا لوجه على هامش دورة جمعية الاتحاد البرلماني الدولي ودورة الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا، أو عبر الهاتف أو سكايب، باستخدام استبيان وضعه الاتحاد البرلماني الدولي لأغراض دراسته الدولية المعنونة «التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات» والتي أعدت في عام ٢٠١٦.^٤ ودعيت إلى المشاركة جميع مندوبات الوفود الوطنية للاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا. ونظرًا إلى أن المشاركة في الدراسة كانت طوعية، فإن النتائج المعروضة تبين الردود المقدّمة خلال المقابلات. ولا تقوم هذه الدراسة على عيّنة تمثيلية إحصائية. ومع ذلك، تشير نتائج الدراسة إلى وجود مشكلة أهملت إلى حد كبير.

وقد سُئلت المشاركات عن تصوراتهن وتجاربهن مع الاعتداء النفسي والجنسي والجسدي والاقتصادي الذي قد تعرضن له أو شاهدته أثناء ولايتهن البرلمانية أو عملهن في البرلمان. وسئلن أيضًا عن أسباب تلك الأعمال وآثارها المحتملة عليهن والحلول الكفيلة بمنع تلك الأعمال ومعالجتها.

وتعتمد الدراسة أيضًا على البيانات التي قدّمها عدد من البرلمانات في أوروبا عن السياسات والآليات الخاصة بمكافحة السلوك المتحيز جنسيًا والتحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في البرلمان كمكان عمل.^٥ ومع ذلك، نظرًا إلى العدد المحدود للبرلمانات التي أكملت الاستبيان المعني، لا يمكننا ذكر عدد البرلمانات في أوروبا التي اعتمدت سياسات وآليات لمكافحة المضايقة والعنف القائم على الجنس في البرلمانات. ولكن تقدّم الردود الواردة لمحة عامة أولية عن التدابير البرلمانية القائمة.^٦ وإن تحليل المنشورات والمقالات الصحفية المتاحة بشأن ذلك الموضوع يكمل مصادر المعلومات.

وركّزت الدراسة عمدًا على النائبات والموظفات البرلمانيات الأكثر تأثرًا بالعنف القائم على الجنس في البرلمانات مقارنةً بزملائهن الذكور.

ولا تقارن الدراسة حاليًا بين تجربة النساء والرجال وإن تقر بأن الرجال يعانون أيضًا من ذلك النوع من العنف الذي يؤدي إلى تقويض العمل السليم للبرلمان وبيئة عمله الشاملة.^٧

الإطار القانوني والتعريف

تشكل أعمال العنف والمضايقة ضد المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك في البرلمانات، انتهاكات صارخة وغير مقبولة للحقوق الأساسية والسياسية بما فيها واجب ضمان مشاركة النساء بشكل كامل وبحرية وأمان في العمليات السياسية. وهذه الحقوق مرسخة في عدة صكوك دولية منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة. وستناقش مسألة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، التي باتت تكتسب مكانة متزايدة على الصعيد الدولي، إبان الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في إطار عرض تقرير مواضيعي لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

وعلى المستوى الإقليمي، تكفل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حرية التعبير (المادة ١٠) وحظر التمييز ولا سيما على أساس نوع الجنس (المادة ١٤). وهي أداة قوية لمكافحة انتهاكات الحقوق الأساسية. وتسعى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية إسطنبول، بشكل أكثر تحديداً إلى منع جميع أشكال العنف ضد المرأة ومعاقبتها والقضاء عليها^١. وتغطي هذه الاتفاقية، التي تعدّ حالياً أشمل صك لمكافحة العنف ضد المرأة، بالتفصيل مختلف أشكال العنف المتناولة في هذه الدراسة وهي العنف النفسي (المادة ٣٣)، والمطاردة (المادة ٣٤)، والعنف الجسدي (المادة ٣٥)، والعنف الجنسي (المادة ٣٦)، والتحرش الجنسي (المادة ٤٠).

وتنص ديباجة الاتفاقية على أن «العنف ضد المرأة هو مظهر لعلاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ، أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسته التمييز ضدها والإحالة دون نهوضها الكامل، وأن العنف ضد المرأة هو من الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تفرض بها على المرأة وضعية التبعية للرجل».

وتنص الاتفاقية أيضاً على بُعد برلماني لرصد تنفيذها. وتدعو البرلمانات الوطنية رسمياً إلى المشاركة في رصد التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية^٢. ويُطلب من الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا أيضاً تقييم تنفيذ الاتفاقية بانتظام.

وبالتصديق على اتفاقية إسطنبول، تلتزم الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة العنف ضد المرأة في جميع المجالات، بما فيها العالم السياسي والبرلماني^٣. وإن التوقف عن التسامح مع تلك الأعمال وإضفاء الشرعية عليها يمكن أن يساعد في القضاء على العنف ضد المرأة في جميع مناحي الحياة العامة والخاصة وأن يكون له تأثير إيجابي في المجتمع ككل عن طريق تغيير العقلية.

الأسئلة المطروحة في الدراسة

العنف النفسي

خلال فترة ولايتك البرلمانية/عملك في البرلمان:

- هل تعرضت لتعليقات أو تعليقات جنسية أو متحيزة جنسياً؟
- هل وجدت يوماً صحيفة أو محطة تلفزيونية تنشر أو تبث صوراً لكن أو تعليقات عليك كانت مسيئة للغاية أو ذات إيحاءات جنسية؟ [سؤال مطروح على النواب فقط]
- هل وجدت يوماً على شبكات التواصل الاجتماعي صوراً لكن أو تعليقات عليك كانت مهينة للغاية أو ذات إيحاءات جنسية؟
- هل تعرضت يوماً للمضايقة أي لسلوك مستمر وتهديدي مثل اهتمام غير مرحب به أو اتصالات شفهية أو أي شكل من أشكال التفاعل أخافتك؟
- هل تلقيت أنت أو ذويك (أفراد أسرتك أو أصدقائك أو غيرهم) يوماً تهديدات؟
- هل تعرضت يوماً للتهديد بفقدان وظيفتك أو منع تقدمك المهني؟ [سؤال مطروح على الموظفين البرلمانيين فقط]

العنف الجسدي

خلال فترة ولايتك البرلمانية/عملك في البرلمان:

- هل سبق أن صفعك أحد أو دفعك أو ضربك أو ألقى عليك شيئاً كان من الممكن أن يؤذيك؟
- هل سبق أن هددك أحد باستخدام سلاح ناري أو أبيض أو غيرها ضدك أو استخدمه فعلاً ضدك؟
- هل سبق لأحد أن احتجزك ضد إرادتك أو تعرضت للضرب أو الاختطاف؟

العنف الجنسي

خلال فترة ولايتك البرلمانية/عملك في البرلمان:

- التحرش الجنسي: هل تعرضت يوماً للتحرش الجنسي (كلمات أو سلوك جنسي مهين أو مسيء، أو مغازلات جنسية، أو مطالبات بتقديم خدمات جنسية)؟
- الاعتداء الجنسي: هل أرغمت يوماً على القيام بأعمال جنسية أو ممارسة الجنس أو القيام بعمل ذي طبيعة جنسية؟

العنف الاقتصادي

خلال فترة ولايتك البرلمانية/عملك في البرلمان:

- هل حُرمت يوماً من أموال يحق لك الحصول عليها (البدلات البرلمانية للنواب أو الرواتب ومكافآت الأداء للموظفين البرلمانيين مثلاً)؟
- هل حُرمت يوماً من أي موارد برلمانية (مبانٍ أو حواسيب أو موظفون أو أمن) يحق لك الحصول عليها؟ [سؤال مطروح على النواب فقط]
- هل تعرضت ممتلكاتك يوماً للتلف أو الدمار؟

حجم المشكلة وطبيعتها

قالت إحدى المشاركات إن «عالم السياسة عالم صعب جدًا أصلاً. السياسة لعبة قوة. ونحن، الشخصيات العامة، مستعدون لذلك. ولكن كمناء علينا أيضًا التعامل مع التحرش الجنسي والعنف القائم على الجنس».

- تؤكد نتائج هذه الدراسة التي تغطي أوروبا النتائج الناجمة عن الدراسة العالمية^{١١} بشأن النائبات. وتظهر تلك النتائج أن ٨٥,٢ بالمائة من المجيبات قد تعرضن للعنف النفسي مع تلقي ٤٦,٩ بالمائة منهن تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب.
- تستهدف الهجمات الشبكية النائبات في أوروبا بوجه خاص. إذ أفادت ٥٨,٢ بالمائة من المجيبات بأنهن تعرضن لمحتويات وسلوكيات مسيئة وجنسية أو عنيفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، تعدّ وسائل الاتصال الإلكترونية الوسيلة الرئيسية لتهديد النائبات. وفي ٧٥,٥ بالمائة من الحالات، كان أصحاب التهديدات مواطنين مجهولي الهوية.

- تظهر الدراسة أن السن الشاب للنائبة من العوامل التي تفاقم الظاهرة. إذ تعرضت النائبات المجيبات دون سن الأربعين أكثر من غيرهن لأشكال محددة من التحيز الجنسي والعنف. فقد أفادت ٧٧,٣ بالمائة منهن بأنهن تعرضن لتعليقات جنسية ومتحيزة جنسيًا (أي ٩ نقاط مئوية أكثر من مجموع النائبات المجيبات)، و٧٦,٢ بالمائة تعرضن لمعاملة مهينة واعتداء في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي (زائد ١٨ نقطة مئوية) و٣٦,٤ بالمائة تعرضن للتحرش الجنسي (زائد ١٢ نقطة مئوية).

- تُظهر الدراسة حجم ظاهرة التحرش الجنسي والمضايقة النفسية/ التنمر ومدى تعرض الموظفات البرلمانيات لها في أوروبا.

- أفادت ٤٠,٥ بالمائة من المجيبات بأنهن تعرضن للتحرش الجنسي في العمل وقالت ٥٠ بالمائة إنهن تعرضن لتعليقات ذات طبيعة جنسية. وذكرت ٦٩,٢ بالمائة منهن أن نائبةً ذكرًا كان مرتكب أو أحد مرتكبي التحرش الجنسي الذي تعرضن له.

- تعرضت ١٩,٥ بالمائة من المجيبات أيضًا للمضايقة النفسية/التنمر أثناء عملهن في البرلمان على يد نائبين وزملاء من ملاك الموظفين البرلمانيين وكان أغلبهم رجالاً ولكن أيضًا بعض النساء.

ويتطلب هذا الوضع المقلق أن تتخذ البرلمانات التدابير اللازمة لمكافحة ذلك العنف بطريقة فعالة.

الجدول ١ - حجم العنف وطبيعته

انتشار مختلف أشكال العنف التي تعرضت لها البرلمانيات المشاركات في الدراسة

العنف النفسي	٨٥,٢%
العنف الجنسي	٢٤,٧%
العنف الجسدي	١٤,٨%
العنف الاقتصادي	١٣,٥%

انتشار مختلف أشكال العنف التي تعرضت لها الموظفات البرلمانيات المشاركات في الدراسة

العنف النفسي	٥٢,٣%
العنف الجنسي	٤٠,٥%
العنف الجسدي	٧,١%
العنف الاقتصادي	٩,٥%

تجربة النائبات

النائبات اللواتي شاركن في الدراسة

شاركت ٨١ نائبة من ٤٠ بلدًا أوروبيًا في الدراسة على أساس طوعي. ومن هؤلاء النائبات تنتمي ٩١,٤ بالمائة منهن إلى حزب سياسي، و٥٠ بالمائة منهن إلى حزب ذي أغلبية، و٤١ بالمائة منهن إلى حزب معارض، و٧,٩ بالمائة في حالات أخرى. وكُنَّ من جميع الأعمار (الجدول ٢)، وبلغت نسبة النائبات الشباب دون سن الأربعين ٢٧,٢ بالمائة.

الجدول ٢ - عمر البرلمانيات اللواتي شملتهن الدراسة الاستقصائية

عمر المجيبات	النسبة المئوية
٣٠-١٨	٣,٧%
٤٠-٣١	٢٣,٥%
٤٥-٤١	٨,٦%
٥٠-٤٦	١٦%
٦٠-٥١	٢٩,٦%
٧٠-٦١	١٦%
٨٠-٧١	٢,٥%

العنف النفسي

الجدول ٣- انتشار حالات العنف النفسي الذي تعرضت له جميع النائبات اللواتي شاركن في الدراسة الاستقصائية ولم يتجاوزن الأربعين من العمر

تعليقات جنسية أو متحيزة جنسياً	كل من أجريت مقابلات معهن ولا يتجاوزن الأربعين من العمر	من أجريت مقابلات معهن ولا يتجاوزن الأربعين من العمر
تعليقات جنسية أو متحيزة جنسياً	٦٧,٩%	٧٧,٣%
نشر صور لكن أو تعليقات شديدة الإهانة ذات إيحاءات جنسية عنكن في شبكات التواصل الاجتماعي	٥٨,٢%	٧٦,٢%
تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب أو الاختطاف	٤٦,٩%	٥٠%
نشر صور أو تعليقات شديدة الإهانة ذات إيحاءات جنسية عنكن في الصحافة أو بثها على شاشات التلفزة	٣٩,٥%	٥٤,٦%
المضايقة النفسية/ التنمر/ الملاحقة	٢٧,٢%	٤٥,٥%

تعليقات جنسية أو تعليقات ذات إيحاءات جنسية

قالت ٦٧,٩ بالمئة من النائبات المجيبات إنهن تعرضن لتعليقات جنسية أو متحيزة جنسياً مرات عدة في سياق فترة ولايتهن البرلمانية. وفي ٣٥,٦ بالمئة من الحالات، وُجّهت إليهن هذه التعليقات في مقر البرلمان نفسه، وفي ٢٢,١ بالمئة من الحالات على شبكات التواصل الاجتماعي. وقالت المجيبات أيضاً إنهن كنّ هدفاً لهذه التعليقات خلال اجتماعات سياسية أو عبر الهاتف أو في رسائل بريد إلكتروني وفي صحف وشاشة من شاشات التلفزة وفي حياتهن الخاصة.

والأشخاص الذين وجهوا هذه التعليقات هم زملاء ذكور من أحزاب سياسية معارضة للمجيبات، وزملاء من أحزابهن، وناخبين أو مواطنين. وذكرت المجيبات هذه المجموعات الثلاث بدرجة متساوية تقريباً.

وعموماً، شعرت النائبات اللواتي أجريت مقابلات معهن أنهن يخضعن لتدقيق شخصي على أساس المظهر الجسدي والقوالب النمطية القائمة على نوع الجنس أكثر بكثير مما هو عليه الحال لزملائهن الذكور. ويمكن أن تتخذ التعليقات حول مظهرهن الجسدي شكل مجاملات غير لائقة ومزدوجة، أو نكتة مهينة أو تعليقات فظة ومعادية للمرأة. وتستخف هذه التعليقات بكفاءة النائبات وشرعيتهن. وهذا هو الحال أيضاً عندما يَكُنّ عرضة لتعليقات عن دونية المرأة، وافتقارها إلى الذكاء والطبيعة السخيفة والعرضية للسياسات التي يروجن لها. ولخصت إحدى النائبات كيف أنه من خلال التعليقات المتحيزة جنسياً، لا تؤخذ النائبات على محمل الجد: «كيف نلبس؟ كيف يمكننا التوفيق بين حياتنا العامة وحياتنا الأسرية؟ هل كان علينا الخضوع إلى اختبار الأداء لتحقيق ما نحن عليه؟ مع من نمنا؟ لا تُطرح هذه الأسئلة المهينة على النواب الذكور!»

وتشكل العبارات المتحيزة جنسياً حول المظهر الجسدي والنقد المبني على القوالب النمطية الجنسانية تذكيراً صارخاً للنساء بأنهن غير مرحب بهن تماماً في السياسة. وفيما يلي بعض الأمثلة التي ذكرتها المجيبات:

«كان أحياناً كل أعضاء لجنة الصحة في البرلمان من النساء. فأطلقت عليها الصحافة اسم «بيت الدجاجة».

«قال لي وزير أثناء مناقشة: أنت جميلة جداً لدرجة أنني لا أستطيع الإصغاء إليك».

«أثناء نقاش حول سياسة الحكومة لمكافحة الإرهاب، سألتني أحد الزملاء: «لماذا ترغب سيدة بمثل هذا السحر في مناقشة هذه القضايا المهمة؟»

«نُشرت لي صورة على شبكات التواصل الاجتماعي مرفقة بالتعليق: «إنها غير كفؤة ولكن لديها ابتسامة جميلة وساقان جميلتان.»

تعليقات من نواب ذكور في القاعة:

«أنت صغيرة جداً في السن وغبية. عودي إلى مطبخك.»

«توقفي عن هستيريتك، عودي إلى المنزل ولبي احتياجاتك الجنسية.»

وتساعد وسائل الإعلام على تعزيز هذه الصور النمطية السلبية عن البرلمانيات. ورأت ٣٩,٥ بالمئة من المجيبات أن الصحف والتلفزيون يبثون صوراً أو تعليقات عنهن شديدة الازدراء أو ذات إيحاءات جنسية. وشددت مجيبات على الطبيعة المهينة لمقالات نُشرت في الصحافة مثل «من هي المرأة المنتخبة الأكثر جاذبية جنسياً؟». حتى إن بعض الصحف تنظم مسابقة «ملكة جمال البرلمان» عند بداية كل دورة برلمانية، وتدعو قراءها إلى انتخاب أجمل نائبة.

المجمات والتهديدات على شبكة الإنترنت

على شبكات التواصل الاجتماعي (Facebook و Twitter و Instagram وما إلى ذلك)، قالت ٥٨,٢ بالمئة من النائبات اللواتي شملتهن الدراسة الاستقصائية إنهن رأين صوراً أو قرأن تعليقات عنهن تحط من قدرهن أو تحمل إيحاءات جنسية. وفي ٦٦,٧ بالمئة من الحالات، يكون المحتوى والسلوك المسيئان أو الجنسيان أو العنيفان على شبكات التواصل الاجتماعي من عمل جناة يتصرفون عن بُعد دون الكشف عن هويتهم. وإضافة إلى ذلك، تتيح السمات التكنولوجية نشر هذا المحتوى المؤذي بسرعة كبيرة وإعادة إنتاجه وإبقائه مرئياً. وعلاوة على ذلك، تحتج حرية التعبير أحياناً على شبكة الإنترنت بصورة غير عادلة لتبرير رسائل الكراهية التمييزية أو العدائية أو العنيفة وأشكال التعبير التي تسكت حرية المرأة في التعبير، بما في ذلك في السياسة، وحقها في العيش بدون عنف.^{١٢}

وفي معظم الحالات، قالت المجيبات إنهن تعرضن للإهانات البغيضة على شبكة الإنترنت والتحرير على كراهية المرأة، إذ هُوجمن بعنف بصفتهن أفراداً ونساءً، ولا سيما بسبب آرائهن السياسية. ويمكن للرسائل التي

«لقد طاردني زوجي وضايقني منذ انتخابي نائبة. لا يمكنه قبول أنه عليّ السفر في أغلب الأحيان وأني غائبة كثيرًا».

العنف الجنسي

الجدول ٤ - انتشار حالات العنف الجنسي التي تعرضت لها جميع النائبات اللواتي شاركن في الدراسة الاستقصائية ولم يتجاوزن الأربعين من العمر

كل من أُجريت مقابلات معهن	من أُجريت مقابلات معهن	
٢٤,٧%	٣٦,٤%	التحرش الجنسي
٦,٢%	١٣,٦%	الاعتداء الجنسي

أفادت ٢٤,٧ بالمئة من النائبات المشاركات في الدراسة أنهن تعرضن للتحرش الجنسي خلال فترة ولايتهن و٦,٢ بالمئة قلن إنهن تعرضن لاعتداء جنسي. وفي ٧٥,٩ بالمئة من الحالات، ارتكب زملاءً ذكوراً العنف الجنسي، سواء كانوا من أحزابهن السياسية أو من الأحزاب المعارضة لأحزابهن. ووقعت ٣٤,٤ بالمئة من الحالات في مباني البرلمان وخلال اجتماعات سياسية وحملات انتخابية (نفس النسبة المئوية). وتؤكد هذه الأرقام مدى نطاق التحرش الجنسي والسلوك العدواني تجاه النساء، اللذين كشفت عنهما حركة #MeToo، بما في ذلك في العالم السياسي والبرلمانات.

• بعض الأمثلة المتكررة عن التحرش الجنسي التي ذكرتها المجيبات:

«يد دخيلة على الركبتين أو المؤخرة أو الثديين»، «القبلات القسرية».

«دار أحد الزملاء حولي وقال: «أريد أن أضغط على ثديك» أو «أريد أن أنام معك».

«كان أحد الزملاء يضغط عليّ باستمرار ويتصل بي ويرسل لي رسائل نصية تحتوي على مضمون جنسي».

«في اجتماع سياسي، غضب زميل عندما رفضت مغالته المستمرة. ولم يتوقف زميل آخر، كان يضايقني هو الآخر، إلا عندما أخبرته أنني سأبلغ الشرطة عنه».

العنف الجسدي

أفادت ١١,١ بالمئة ممن أُجريت مقابلات معهن بالتعرض للصفع أو الدفع أو الضرب أو إلقاء شيء عليهن؛ وقالت ٦,٢ بالمئة منهن إن شخصاً هددهن باستخدام سلاح؛ وذكرت مجيبة واحدة أنها تعرضت للضرب بوصفها ضحية للعنف المنزلي.

ووقعت حالات العنف الجسدي هذه في معظم الأحيان (في ٥٥% من الحالات) خلال اجتماعات سياسية وفي حملات انتخابية.

«واجهت منافسة في اجتماع سياسي وطُرق طاوله بعنف في منتصف نقاش في محاولة لتخويفي».

ذكرتها المجيبات اللواتي تعرضن للهجوم خاصة بسبب موقفهن في مجال الدفاع عن حقوق المرأة، أن تكون أحياناً شديدة العنف. وإضافة إلى ذلك، كانت بعض المجيبات عرضة لصور عارية وإهانات فظة. وأشارت مجيبات أخريات إلى تسجيلات فيديو إباحية يجري تداولها على الإنترنت وتستهدف نائبات.

وأفادت ٤٦,٩ بالمئة من المجيبات أنهن تلقين رسائل تهديد بالقتل وتهديد بالاغتصاب والضرب ضدهن وضد أطفالهن وأسرهن. والاتصالات الإلكترونية، عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني أو الهاتف، هي الوسيلة الرئيسية لتوجيه هذه التهديدات ضد النائبات. وفي ٧٥,٥ بالمئة من الحالات، كان فاعلو هذه التهديدات مواطنين ذكوراً مجهولي الهوية:

«تلقيت رسالة مجهولة تنص على ما يلي: «سنقتلك. أولاً، سنضرب أطفالك. ثم نغتصبك ونقتلك. سننال منكم جميعاً زوجك وأطفالك. يمكنك الاستعانة بحراس شخصيين، لكننا نعرف أين تعيشين. سننال منكم جميعاً».

«إذا استمرت في هذا الموقف السياسي، فستكونين جو كوكس التالية».^{١٣}

«تلقت نائبة حامل تدافع عن حقوق اللاجئين تهديدات بالقتل من مجموعات يمينية متطرفة تستهدفها وطفلها من خلال رسائل بهذا النسق «أنت لا تستحقين العيش».

المضايقات النفسية / التنمر

يمكن أن تتخذ أعمال التهديد وشكل مضايقة نفسية مثل المطاردة أو التنمر الممنهج. وقالت ٢٧,٢ بالمئة من المجيبات إنهن تعرضن لسلوك متواصل ومخيف من مواطنين في أغلب الحالات، ولكن أيضاً من زملاء سياسيين ذكور. وقالت بعض المجيبات إنهن تعرضن للتهريب والهجمات، ولا سيما عندما يسعين إلى تبوؤ مناصب ذات مسؤولية، في البرلمان أو في أحزابهن السياسية.

ويمكن أن يكون الجناء أيضاً من أفراد الأسرة. وتظهر الدراسة أن العنف المنزلي شدة تصيب نساء كثيرات، بصرف النظر عن وضعهن الاجتماعي أو السياسي.

«في كل مناسبة، كان أحد الزملاء يحاول إقناعي بالقوة، وفرض نفسه جسدياً أمامي والتحدث مباشرة في وجهي من أجل تخويفي وجعلي أشعر بتفوقه».

«عندما تقدمت لشغل منصب رفيع في حزبي، قال سياسي مؤثر إنه سيدمر حياتي. ويخصص الكثير من الوقت والطاقة لذلك. وهو مقنع جداً. ويجيد التلاعب».

«قال لي بعض رجال الأعمال الذين أرادوا رشوتي للحصول على عقد إنهم سيلاحقون ابني إذا استمرت في الرفض. أبلغت الشرطة بالموضوع ونُقل ابني إلى مكان آخر لبضعة أشهر».

العنف الاقتصادي

نصف اللواتي أُجريت مقابلاتهن أنهن سمعن مثل هذه التعليقات عن امرأة أخرى، أو زميلة تعمل في البرلمان (٥٤,٨ بالمئة) أو نائبة (٥١,٢ بالمئة).

وقالت من أُجريت مقابلات معهن إن معظم التعليقات غير اللائقة التي أُدلي بها بحق الموظفات البرلمانيات كانت ذات طبيعة جنسية. وفي معظم الحالات، وبالاستناد إلى السياق، يمكن وصفها بأنها تحرش جنسي إذ تخلق «بيئة عمل معادية».

ومع ذلك، عندما قالت ٤٠,٥ بالمئة من المجيبات إنهن تعرضن للتحرش الجنسي أثناء عملهن في البرلمان، وأشارن إلى لمس ومغازلات جنسية وابتزاز جنسي غير مرغوب فيها وغير ملائمة ومستمرة باعتبارها السلوك الرئيسي الذي يشكل التحرش الجنسي. وأفادت أن ٦٩,٢ بالمئة من مرتكبي التحرش الجنسي هم من النواب الذكور و٣٠,٨ بالمئة من الزملاء من الموظفين البرلمانيين. وأفادت ٤١,٥ بالمئة من المجيبات أنهن شهدن تحرشاً جنسياً ضد زميلاتهن. وإذا أخذنا التعليقات الجنسية في الاعتبار عند حساب النسبة المئوية للتحرش الجنسي، فيمكننا تقدير أن واحدة من كل مجيبتين تعرضت لتحرش جنسي في العمل.

وحصلت غالبية حالات التحرش الجنسي بالموظفات البرلمانيات أثناء سفرهن للعمل داخل البلد أو في الخارج (٥٥,٦ بالمئة من الحالات) وفي مقر البرلمان (٣٣,٣ بالمئة من الحالات). وسردت مجيبات عدة روايات متطابقة تقريباً كما لو كانت حالة متكررة: أثناء الاضطلاع بمهمة في الخارج، قدم أحد البرلمانيين مقترحات جنسية وواصل متابعتها، واتصل بهن وأرسل رسائل نصية إليهن، وطرق باب غرفهن في الفندق وأرسل رسائل ورقية تحت الباب.

وتشير هذه النتائج إلى انتشار التحرش الجنسي في أماكن العمل البرلماني. ومع ذلك، لم تقل أية من المجيبات إنهن كنّ ضحايا اعتداءات جنسية خطيرة، مثل الاغتصاب.

• فيما يلي بعض الأمثلة على التعليقات الجنسية والتحرش الجنسي التي ذكرتها من أُجريت مقابلات معهن:

«في إحدى الرحلات إلى الخارج، كنتُ أرافق نائباً برلمانياً يصفر لفتيات قائلاً: «هل رأيت هذا الجمال؟»

«في حفل استقبال، قال لي أحد النواب: «معداتي مليئة بالذخيرة وأنا مستعد دائماً لتفريغها». تركتُ حفل الاستقبال وأنا مصدومة. وفي صباح اليوم التالي أخبرته أن سلوكه بالأمس كان غير مهني للغاية».

«حبسني أحد النواب معه في مكتبه لمُغازلتي محاولاً معانقتي».

«كان نائب يضايق إحدى مساعداته. وخلال رحلة عمل، حاول الدخول بقوة إلى غرفتها. كان يرسل إليها نصوصاً ذات إيحاءات جنسية ويهددها بفقدها وظيفتها إذا لم تستسلم لمُغازلاته. فأبلغتُ عنه. ومع ذلك، اضطرتُ هي إلى ترك وظيفتها، بينما بقي في منصبه. وعلاوةً على ذلك، لا يزال نائباً».

في هذا المجال، قالت ١٠ بالمئة من المجيبات إن ممتلكاتهن (سيارة، منزل، مكتب، وإلى ما هنالك) تعرضت لأضرار أو تدمير خلال فترة ولايتهن. وأفادت ٧,٥ بالمئة بمواجهتهن عقبات منهجية في الحصول على الموارد البرلمانية التي هي من حقهن.

خبرة الموظفات البرلمانيات

النساء من الموظفين البرلمانيين اللواتي شاركن في الدراسة

شاركت في الدراسة ٤٢ امرأة من الموظفين البرلمانيين من ٣٢ بلداً أوروبياً. وكنّ من جميع الأعمار، مع أن تمثيل الفئة العمرية الأصغر كان أعلى مما كان عليه بالنسبة إلى النائبات (الجدول ٥).

الجدول ٥ - عمر أفراد من الموظفات البرلمانية المشاركات في الدراسة

سن المجيبات	النسبة
٣٠ - ١٨	١٤,٣%
٤٠ - ٣١	٣٣,٣%
٤٥ - ٤١	١١,٩%
٥٠ - ٤٦	١٦,٧%
٦٠ - ٥١	١٤,٣%
٧٠ - ٦١	٩,٥%

جميعهن موظفات حكوميات، باستثناء اثنتين من المساعدات البرلمانيات^{١٤} وينتمين إلى ثلاث مجموعات اجتماعية مهنية، حسبما هو مبين أدناه بالنسب المئوية الخاصة:

الجدول ٦ - المجموعات المهنية للموظفات البرلمانيات اللواتي أُجريت مقابلات معهن

الفئات الإدارية	النسبة
Managerial	٣٢,٥%
التنفيذية (الموظف الإداري، الأمين العام)	٥٠%
الفئة المكتبية (المساعد الإدارية)	١٧,٥%

تعليقات جنسية وتحرش جنسي

قالت ٥٠ بالمئة من الموظفات البرلمانيات اللواتي أُجريت مقابلات معهن إنهن تعرضن في سياق عملهن لتعليقات جنسية أو متحيزة جنسياً، بما في ذلك النكات والنكات البذيئة غير اللائقة. وقد تفوه بهذه التعليقات نواب رجال (٦١,٥ بالمئة من الحالات) وزملاء رجال يعملون في البرلمان (في ٣٤,٦ بالمئة من الحالات). وغالباً ما حصلت في مقر البرلمان (٤٣,٨ بالمئة) وأثناء رحلات عمل داخل البلد أو خارجه (٤٣,٨ بالمئة). وفضلاً عن ذلك، ذكرت أكثر من

العنف النفسي والمضايقة / التنمر

الجدول ٧ - انتشار مختلف أشكال العنف النفسي التي تتعرض لها الموظفات البرلمانية المشاركات في الدراسة الاستقصائية

تعليقات جنسية أو متحيزة جنسيًا	٥٠%
المضايقة النفسية/ التنمر	١٩,٥%
تهديدات بخسارة الوظيفة أو إعاقة التقدم المهني	٩,٥%
نشر صور لكن أو تعليقات شديدة الإهانة أو ذات إيحاءات جنسية عنكن في وسائل الإعلام التقليدية	٢,٤%
تهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب أو الاختطاف	٢,٥%

الإبلاغ عن أعمال المضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا

شجعت حركة #MeToo واستمرار تنامي التركيز الإعلامي على العنف ضد المرأة المزيد من النساء، بما في ذلك في مجال السياسات العامة، على التحدث والإبلاغ بشأن أعمال العنف والتحرش والتعليقات الجنسية. ومع ذلك، تظهر نتائج الدراسة أن العديد من هذه الأفعال غير المقبولة ضد النساء في البرلمانات لا يزال طي الكتمان:

- أبلغت ٥٣,٣ بالمئة فقط من البرلمانيات و٣٣,٣ بالمئة من الموظفات البرلمانيات اللواتي تعرضن للعنف الجسدي الشرطة أو الدوائر الأخرى بالحادثة.
- لم تبلغ سوى ٥٠ بالمئة من البرلمانيات اللواتي تعرضن للتهديد بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب الشرطة أو جهاز أمن البرلمان أو الدوائر الأخرى بالحادثة. ومن بين النائبات المنتخبات اللواتي تعرضن للإساءة عبر الإنترنت، أبلغت ٣٢,٦ بالمئة عن ذلك لجهات وسطية تقنية (الكيانات التي تدير الشبكات الاجتماعية ومضيفي المواقع الإلكترونية) أو دوائر أخرى.
- ٢٧,٢ بالمئة من البرلمانيات اللواتي تعرضن للتحرش أبلغن الشرطة أو جهاز أمن البرلمان أو إحدى الدوائر الأخرى.
- أبلغت ٦٢,٥ بالمئة من الموظفات البرلمانيات اللواتي تعرضن لمضايقات بالحادثة بواسطة آلية برلمانية داخلية. غير أنه لم يتم تحميل الجناة المسؤولية عن أفعالهم في جميع الحالات المبلغ عنها.
- أبلغت ٢٣,٥ بالمئة من البرلمانيات و٦ بالمئة فقط من الموظفات البرلمانيات بحوادث تطوي على تحرش جنسي. وفي هذه الحالات النادرة من الإبلاغ، تحدثت البرلمانيات إلى أشخاص داخل أحزابهن السياسية أو أفراد من الشرطة.

وقالت المشاركات في الدراسة الاستقصائية إنه لا توجد حاليًا دائرة أو آلية في برلمان يمكن اللجوء إليها عند التعرض للمضايقة أو العنف. وأعربت مشاركات أخريات عن شكهن في فعالية أو عدالة الآليات القائمة للإبلاغ عن المضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات ومكافحتها. وشددت البعض على أن ميل محيطهن إلى إلقاء اللوم عليهن، ملمحين إلى غياب صديقتهن أو إثارتهن للمضايقة أو العنف، مما يردعهن عن الإفادة بهذه الأفعال.

وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تتعلق أسباب عدم إبلاغ البرلمانيات بحوادث العنف والتحرش الجنسي بصورتهن ومسيرتهن البرلمانية وولائهن للحزب:

«لم أبلغ عن الحادثة لأنه كان يمكن أن يكون علامة ضعف.
وعندما يعمل المرء في مجال السياسة، من المفترض أن يكون قويًا
وأن يتعامل مع أي شيء.»

أظهرت نتائج الدراسة أن ١٩,٥ بالمئة من المجيبات تعرضن للمضايقة النفسية/ التنمر في عملهن في البرلمان من النواب وزملائهن من الموظفين البرلمانيين، ومعظمهم من الرجال ولكن أيضًا من النساء. وأفادت ٢٩,٣ بالمئة ممن شاركن في الدراسة الاستقصائية بأنهن شهدن مضايقات نفسية/ تنمر تعرضت له زميلة تعمل في البرلمان. وقد تلقت ٩,٥ بالمئة منهن تهديدات من نائب (ذكر أو أنثى) بخسارة وظائفهن أو عرقلة ترقيتهن الوظيفية.

وتؤكد نتائج الدراسة هذه استنتاجات أخرى خلصت إليها دراسات استقصائية داخلية في برلمانات في أوروبا أشارت إلى كثرة شيوع المضايقة النفسية/ التنمر والتحرش الجنسي.^{١٥}

- روايات عن المضايقة النفسية/ التنمر:

«ضايقتني أحد النواب نفسيًا لمدة ثلاثة أشهر. أراد تخويفي وتشويه سمعتي وتدميريها. قال لي: «أنت مدمرة. حياتك المهنية انتهت». وخلال اجتماع اللجنة التي كنت أعمل فيها، قال: «ستوافقوني أن السيدة... ليست أهلاً للوظيفة، وهي غير كفوءة».

«تعرضت لمضايقات نفسية من مديري الذي رفضت مغازلاته الجنسية. كان الجميع يخاف منه ولم يجروا أحد على الدفاع عني. أجبرني بشكل منهجي على إعادة العمل على كل الملفات التي أعدتها. وفي النهاية، لم يوكل إلي مزيدًا من المهام. تحدثت إلى قسم شؤون الموظفين وتم نقلي. شعرت بالارتياح مع أنني كنت أرغب في البقاء. ولاحقًا، تعامل هذا المدير مع الموظفات الأخريات بالطريقة نفسها مفلتًا تمامًا من العقاب.»

العنف الجسدي والتعسف المالي

فيما يتعلق بالعنف الجسدي، أفادت ٧,١ بالمئة ممن أجريت مقابلات معهن بتعرضهن في وقت ما للصفع أو سوء المعاملة الجسدية أو إلقاء شيء عليهن أثناء العمل في البرلمان.

وفيما يتعلق بموضوع التعسف المالي، رفضت ٧,١ بالمئة ممن أجريت مقابلات معهن أموالاً كانت من حقهن (العلاوة بسبب الأداء، والتعويض عن وقت العمل الإضافي) وألحق مديرًا أضرارًا بمتلكات شخصية لإحداهن، كان يتنمر عليها.

آثار وتأثير التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا

الآثار على النساء

من الممكن أن يؤدي التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات والموظفات البرلمانيات إيذاءً جسدياً وعاطفياً ويضر بصحتهن وأحياناً قدرتهن على تأدية عملهن.

وبحسب الدراسة، فإن ٥٧,٧ بالمئة من البرلمانيات اللواتي تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي أكدن أنهن أصبن بالذهول إزاء ما حدث لهن. وشعرت أخريات آنذاك بالإهانة أو الغضب أو الحزن أو الإرباك. وأفادت برلمانيات كثيرات بأن العنف أو المضايقة أديا آنذاك إلى قلق أو مشاكل صحية أو اضطرابات في النوم.

وكان ثلثهن يخشين على سلامتهن وسلامة المقربين منهن. والتمسّن المساعدة من الشرطة وعززن الأمن لحماية أنفسهن والمقربين منهن.

ومع ذلك، أظهرت البرلمانيات اللواتي شملتهن الدراسة الاستقصائية ووقعن ضحايا المضايقة والعنف حزمًا وقدرةً على الصمود، إذ أعربت ٧٩,٢ بالمئة منهن عن عزمهن على متابعة مهمتهن البرلمانية والترشح لولاية أخرى.

وذكرت ٥٩,٧ بالمئة من البرلمانيات اللواتي تعرضن للمضايقة والعنف أنهن شعرن باضطراب شديد جراء التجربة، في حين أن ٣١,٦ بالمئة منهن خفن من فقدان وظيفتهن. وقد شعرت ٤٤,٤ بالمئة بالعزلة والتخلي عنهن، وأكدت ٥٢,٩ بالمئة أن هذه الحوادث أثرت على قدرتهن على العمل بشكل طبيعي. وجرى التطرق إلى الضغط النفسي وفقدان الشهية والشعور بالعجز وفقدان الثقة بالبرلمانيين، وأكدت بعض المجيبات أن الأذى المترتب تفاقم بسبب الإحراج أو الخجل أو الغضب الناجم عن المواقف السلبية لمن شككوا في ادعاءتهن وتركهن يشعرون بالذنب. ونتيجة لذلك، تود ٥٢,٩ بالمئة فقط من البرلمانيات ضحايا المضايقة أو العنف التحدث صراحةً عن المشكلة.

التأثير على العمل البرلماني ومشاركة المرأة في السياسة

ذكرت ٣٣,٣ بالمئة من البرلمانيات أن أعمال العنف التي تعرضن لها أثرت على حريتهن في التعبير ونطاق العمل خلال فترة ولايتهن. وأقرّين بأنهن «أكثر حذرًا» في ما قلن وفي المواقف التي اتخذنها، إذ أصبحت «أكثر حذرًا» وأكثر تنبهاً ويسعين إلى أن يكن «أقل بروزًا».

وقررت بعض البرلمانيات تقييد حضورهن على شبكات التواصل الاجتماعي أو إغلاق حساباتهن، وعليه حرمان أنفسهن من منافذ نقل أفكارهن ومناقشتها. وباختصار، تتعقد مهمتهن بصفتهن برلمانيات بسبب الازدراء والعنف وانعدام الأمن. وبالإضافة إلى الدفاع عن أفكارهن، لا بد لهن أيضاً من النضال في سبيل الحق في امتلاك أفكار، والقدرة على التعبير عن أنفسهن بحرية، والاعتراف بهن بصفتهن سياسيات وبشر.

«الإبلاغ عن التحرش الجنسي يرسخ تحويلك إلى ضحية. لقد تحدثتُ إلى قائد حزبي عن الزميل الذي كان يضايقني ومنذ ذلك الحين لم يعد يسطع بمهام في الخارج.»

«لم أكن أرغب في نشر الحادثة علناً. لم أكن أرغب في إلحاق أضرار بحزبي.»

وتبين الأسباب التي قدمتها البرلمانيات أن هذه الأعمال تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل مع البرلمانيين وخدمتهم.

«كان ينبغي أن أبلغ مدير اللجنة المباشر عن الحادثة. ولكن هذا يحدث لكل الموظفين ولا أحد يفعل أي شيء حيال ذلك.»

«الشكوى غير مجدية لأن جميع النواب مشمولون بالحصانة البرلمانية.»

ومع أن الحصانة البرلمانية أساسية لحماية حرية البرلمانيين في التعبير، فهي ليست حقاً مطلقاً. وتترافق الحصانة مع الوظيفة ولكن لا ينبغي استخدامها لحماية برلماني متهم بالعنف القائم على نوع الجنس. وفي بعض البرلمانات الأوروبية، لا تنطبق الحصانة البرلمانية عند رفع دعوى جنائية ضد برلماني متهم بالعنف القائم على النوع الجنس. وفي البرلمانات الأخرى، تنطبق الحصانة البرلمانية ويجب أن يرفعها البرلمان قبل تقديم دعوى جنائية ضد أحد البرلمانيين. وعلى سبيل المثال، في حالة مماثلة، في فرنسا، أعلن رئيس الجمعية الوطنية أن الحصانة البرلمانية لا يمكن أن تكون حاجزاً أمام اتخاذ إجراءات قانونية ضد برلماني بسبب التحرش الجنسي.^{١٦}

وتشير المعدلات المنخفضة في مجال إبلاغ الشرطة أو الهيئات البرلمانية الداخلية الأخرى التي كشفت عنها الدراسة إلى ضرورة أن تقيس البرلمانات والجهات المعنية الأخرى (الأحزاب السياسية ومنصات شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها) فعالية التدابير القائمة والتوصل إلى حلول تلبّي احتياجات المرأة في البرلمانات وحماية حقوقها.

وفي نهاية عام ٢٠١٧ في المملكة المتحدة، أجرى فريق عامل متعدد الأطراف مكون من برلمانيين وموظفين برلمانيين ومساعدتين دراسة استقصائية شملت ١,٣٧٧ شخصاً يعملون في البرلمان، وقد أظهر أن شخصاً واحداً من كل خمسة أشخاص يعملون في وستمنستر تعرض أو شهد تحرشاً جنسياً أو سلوكاً غير مناسب في الأشهر الـ١٢ الماضية. وأوصى التقرير الذي قدمته المجموعة في بداية شباط/فبراير ٢٠١٨ بإجراء إصلاحات عاجلة، بما فيها إجراء جديد لرفع شكاوى وآلية تحقيق مستقلة عن الأحزاب السياسية. ومنذ ذلك الحين، عبّر البرلمان قاض سابق في المحكمة العليا لإجراء تحقيق مستقل في مزاعم مضايقة موظفين في مجلس العموم. وسيحدد الخبير المستقل طبيعة مزاعم المضايقات وحجمها ويدرس كيفية التعامل مع الشكاوى وطريقة إمكانية تحسين الإجراءات القائمة. ودُعي موظفون إلى الإدلاء بشهادتهم، وستبقى مساهماتهم سرية للغاية.

«إن الطبيعة الضارة للمضايقة المنتهزة جنسيًا والعنف اللذين يهدفان إلى تقييد مجال نفوذ السياسيات ونطاق عملهن ليست محط إقرار.»

«شعرت إحدى زميلاتي بتدني قيمتها. اعتقدت أن رأيها لا يُساوي شيئاً وبدأت تعبر عن آرائها بوتيرة أقل في قاعة البرلمان كي لا تتدخل في العملية الذكورية لصنع القرار.»

وتُظهر البيانات المجموعة خلال هذه الدراسة أن التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات قد يكون له أثر في تقييد ظهور المرأة وتأثيرها في السياسة. ويجب الاعتراف بهذا الأثر ومكافحته بسبب تداعياته على جودة وفعالية العمل البرلماني والسياسات العامة. ولا تعاني الأنشطة البرلمانية من النقص في تمثيل صانعات القرارات فحسب، بل تعاني أيضاً من انتهاك حرية التعبير التي تُلحق أحياناً بشكل خبيث وأحياناً بشكل عنيف أضراراً بالنساء المستهدفات من المضايقات والعنف الرامية إلى إسكاتهن.

وإضافة إلى ذلك، للمضايقات والعنف ضد البرلمانيات أثر مخيف على دخول النساء أو بقائهن في العمل السياسي، وبالنتيجة يضران بالعملية الديمقراطية المتعلقة بصنع القرارات، ونزاهة الديمقراطية وحيويتها.

صورة البرلمان وسلاسة إدارته

يشكل التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان عقبات أمام سلاسة إدارة البرلمان وقدرتها على العمل كمنظمات شاملة وتمثيلية للمجتمع بأسره. ويزيد هذا السلوك من إلحاق أضرار بسمعة وصورة البرلمانين والبرلمان بوصفه مؤسسة، ويؤثر استمراره سلباً على نظرة المجتمع إلى ماهية البرلمان وأهميته بين مؤسسات الدولة ومدى الجدية التي يمكن بها أخذ دوره وأعضائه. وغالباً ما يجد سلوك الأعضاء المنتهز جنسيًا طريقه إلى الوصول إلى شاشات التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي، مما يجعل البرلمان أضحوكة عامةً ويؤجج القلق وعدم الثقة تجاه أعضائه.

وبالإضافة إلى ذلك، من خلال التجارب المتعلقة بالموظفات البرلمانيات، تُظهر الدراسة أيضاً أن العنف والمضايقة يؤديان إلى تكلفة مالية يتكبدها البرلمان باعتباره مكان عمل، مثل التغيب وانخفاض الإنتاجية وما إلى ذلك.

فهم الظاهرة:

أسبابها وعوامل الخطر

ظاهرة التحيز الجنسي والمضايقات والعنف ضد المرأة في البرلمانيات في أوروبا هي ظاهرة تجسد العنف الذي يُرتكب ضد المرأة في بلدان أوروبية بشكل عام، حيث تُتبع مجموعة واسعة من التقاليد والممارسات السياسية - المستمدة من ثقافات لا تزال أبوية وذكورية - إلى حد كبير. ومع ذلك، يبدو أن هناك تقارباً في عوامل الخطر في البيئة السياسية والبرلمانية التي تؤدي إلى التحيز الجنسي والعنف ضد المرأة على هذا النطاق الواسع وبصورة متكررة.

ومن أجل منع ارتكاب هذه الأشكال من الانتهاكات والعنف في البرلمانيات الأوروبية ومكافحتها، علينا معرفة وفهم المواقف التي يتعين على البرلمانيات والموظفات البرلمانيات التعامل معها. وبسؤالهن عما يعتبرن أسباباً لأعمال العنف ضدهن و ضد زميلاتهن، تتيح الدراسة نظرة ثاقبة عن كيف يمكن للسياق وظروف العمل في البرلمان والسياسة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، أن تزيد انتشار العنف وتؤثر على ميل الضحايا إلى الإبلاغ عن مثل هذا العنف. وتستلزم هذه الأسباب والعوامل مزيداً من التحليل المتعمق في كل برلمان ويجب أن تراعيها المؤسسات السياسية عند وضع استجابات منسقة للتحيز الجنسي والعنف ضد المرأة في البرلمانيات.

هيمنة الرجال بوصفها القاعدة

البرلمانيات هي مكان عمل ومؤسسات سياسية على حد سواء. وعلى غرار أماكن العمل الأخرى، فهي مجال يسيطر عليه الرجال. وعند دخول ذلك المجال، قد تواجه النساء العداء والمقاومة، بسبب نقص تمثيلهن أو عدم امتثاله لمعايير نوع الجنس.

وقد أُسندت مَن أُجريت مقابلات معهن، سواء كن برلمانيات أو موظفات برلمانيات، التحيز الجنسي والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانيات في المقام الأول إلى التنميط القائم على نوع الجنس والتراثبات الجنسانية. وذكرت بعض المجيبات أن تشويه سمعة المرأة وإظهار الرجولة هي طريقة تثبيت السلطة السياسية بالنسبة لبعض الرجال. وقد يتصرف البعض بهذه الطريقة دون أن يدركوا دائماً ما يفعلونه، وخاصة الرجال الطاعنين في السن الذين يمثلون جيلاً أكثر انغماساً في الأعراف المرتبطة بهيمنة الرجال.

«أُحرز تقدم كبير في العقدين الماضيين، لكن القاعدة الثقافية المتعلقة بهيمنة الرجال في السياسة لا تزال قائمة.»

«عندما يشعر الرجال بالتهديد من النساء الناجحات، يخافون من فقدان ما كان لديهم دائماً. فمن الصعب القضاء على هذه المقاومة.»

وبوصفه مظهرًا من مظاهر قاعدة هيمنة الرجال، يمكن أن يرتكب العنف الذي تعاني منه المرأة في السياسة عدوً من الجناة، ليسوا فقط من دائرة الخصوم السياسيين، وهو ما يميز عادةً العنف السياسي، أو عدد من أفراد الجمهور الساخطين والعدوانيين. ففي الواقع، تُظهر الدراسة أن البرلمانيات قد يتعرضن للمضايقة أو الهجوم من زملائهن الذكور في حزبهن. وقد يقعن أيضاً ضحايا العنف المنزلي: تتحدى النساء اللواتي ينخرطن في السياسة العلاقات غير المتكافئة تاريخياً بين النساء والرجال في المجال العام وفي المجال الخاص، مما قد يعرضهن لعنف متزايد من داخل الزوج أو الأسرة.

الولاء والسكوت في البيئة السياسية

المجالات نادرة ومحفوفة بالمخاطر في عالم السياسة ومن الصعب توطيدها. والمنشورات ذات المستوى العالي من المسؤولية مطلوبة كثيراً ويعتبر الرجال بعضاً منها إلى حد كبير أنها حكراً عليهم. وأفادت بعض المجيبات بتعرضهن للترهيب والاعتداء عند سعيهن إلى تبوؤ مناصب قيادية، داخل البرلمان أو في حزبهن السياسي. وذكرت عدد مَن أُجريت مقابلات معهن أن «شيوع

التلميحات أو الاتهامات بأن عضوة في البرلمان وصلت إلى ما هي عليه اليوم لأنها نامت مع شخص ما». ولا تزال فكرة أن المرأة شقت طريقها في عالم السياسة بواسطة منحها خدمات جنسية راسخة بعمق.

وتتمثل نقطة أخرى مهمة في أن ولاء الحزب السياسي المطلوب من السياسيين والموظفين (رجالاً ونساءً) يشكل رادعاً للإفصاح وتقديم الشكاوى.^{١٧} وحسبما رأينا، قد يكون لدى النساء، في السياسة، أسباب أخرى لعدم الإبلاغ عن العنف، مثل الخوف من أن يُعتبرن خائنات على الصعيد السياسي أو ضعيفات. ويرسخ هذا الوضع ثقافة السكوت التي يمكن أن تنمو فيها الإساءات، مثل التنمر والتحرش الجنسي، وتمنح الجناة شكلاً من أشكال القوة والسيطرة، فضلاً عن شكل من أشكال الإشباع الجنسي.^{١٨}

«في نظري، إنها أولاً وقبل كل شيء آخر مسألة قوة. تُستخدم المضايقة والعنف كوسيلة لإعلامنا بأن الرجال أقوى ولن يتخلوا عن مكانهم».

«عرض عليّ أحد الزملاء ممارسة الجنس مقابل وظيفة في الحزب، ورفضت. بعد ذلك، عندما طلبتُ من زميل رجل آخر الحصول على وظيفة، أوضح ذلك، من خلال سرد حكاية فجأة ومهينة، أنه من خلال رفض تقديم خدمات جنسية، كنت أختار حرمان نفسي من الدعم من زملائي في الحزب».

«من أجل وضع حد للإفلات من العقاب، يجب تسمية الجناة، حتى في البرلمان. ولكنك لا تريد فضح أشخاص من حزبك. أنت ممثّل منتخب تعتمد على ناخبيك. والمسألة قبل كل شيء هي مسألة ولاء».

ظروف العمل الخاصة بالبيئة البرلمانية

قد تزيد الحالات الأخرى من خطر العنف والمضايقة في السياق السياسي والبرلماني. وعلى سبيل المثال، على العاملين في البيئة البرلمانية العمل بشكل مكثف لفترات طويلة وساعات متأخرة. وهناك أيضاً معرفة معينة خاصة بالبيئة السياسية، حيث ليس مستغرباً أن تصبح الحدود المهنية والشخصية مبهمه، ولا سيما في سياق الرحلات الرسمية ووجبات العشاء وحفلات الاستقبال. وتؤكد نتائج الدراسة أن حوادث التحرش الجنسي بالبرلمانيات حدثت في مباني مقر برلمانات وخلال اجتماعات سياسية وحملات انتخابية للبرلمانيات وأثناء رحلات رسمية إلى الخارج وفي مباني مقر البرلمان. وعلاوة على ذلك، اعتبرت مجيبات أن شرب الكحول لا يزال عامل خطر إضافي.

البرلمانيون الذين يسيئون استخدام مكانتهم

سلّطت الكثير ممّن أجريت مقابلات معهن الضوء أيضاً على أن تصور ممارسة السلطة الاستثنائية التي تمنحها المكانة البرلمانية منح بعض السياسيين شعوراً بأنهم يتمتعون بالسلطة الكاملة وبالإفلات من العقاب. وفيما يتعلق بموضوع التحرش الجنسي، أشارت إحدى المجيبات إلى أن:

«إن غرور بعض البرلمانيين، وشعورهم بالقوة وانطباعهم بأن الجميع معجب بهم، يفصلهم عن الواقع. ولم يعد بإمكانهم فهم أو قبول أن المرأة قد لا تكون مهتمة بهم، ولا تريد اهتماماتهم الفردية أو الجنسية».

ويُعتبر البرلمانيون الذكور في سياق السلطة السياسية، وسط مزاعم بالتفوق المفترض للرجل وفي سياق العلاقات التراتبية بين البرلمانيين والموظفين البرلمانيين، أنه أحد التفسيرات بشأن حجم التنمر والتحرش الجنسي بالمرأة في البرلمان.

«يعتقدون أنهم قريبون منك، وأنهم يعرفونك. بصفتك عضوة في فريق العمل، فأنت تعتمدين عليهم، فهم رؤساءك في العمل، وأنت ملحقه بهم ويستفيدون من ذلك. ومتى يتناولون كأساً، كل شيء يسير».

وهذا الاختلال في توازن القوة أوضح بين البرلماني ومساعدته الذي غالباً ما يوظفه البرلماني مباشرةً. ولا يتمتع المساعد بالضرورة بنفس الحماية أو الأمن الوظيفي إذ ليس لديهم قانون خاص بموظفي الخدمة المدنية.

بيئة تتسامح مع هذا النوع من السلوك

يمكن تعزيز الشعور بالإفلات من العقاب من خلال عوامل أخرى متصلة في البيئة السياسية والبرلمانية، على غرار عدم الاعتراف بوجود مثل هذه المشكلة في النطاق العام عموماً وفي البرلمان خصوصاً وعدم التزام جزء من مديري المؤسسات بالقضاء عليه على المستوى الوطني. ولم تكن عدد المشاركات في الدراسة الاستقصائية على علم بأي تدابير أو خدمات أو ترتيبات مؤسسية في برلمانهم لمكافحة السلوك المتحيز ضد المرأة والتحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في مكان العمل البرلماني. وقالت بعض المشاركات إن الوضع لم يُعتبر مثيراً للمشاكل إذ لم تكن هناك أي حالات سلوك غير لائقة أو مضايقات في برلمانهم حتى الآن. وأشارت أخريات إلى اتخاذ بعض الإجراءات، بعد استنباطها في الآونة الأخيرة إلى حد ما، ولا سيما في أعقاب حركة #MeToo في خريف عام ٢٠١٧. وقالت العديد ممّن أجريت مقابلات معهن إن هذه الحركة دفعت إلى تقديم سياسيات إلى الواجهة وإثارة نقاش في البرلمان، لم تؤدِ إلى توجيه اتهامات إلى قادة سياسيين رفيعي المستوى فحسب، بل أيضاً إلى تسليط الضوء على هشاشة طبيعة بيئة عمل البرلمانيين والموظفين البرلمانيين.

وغالباً، من شأن الافتقار إلى الترتيبات الفعالة في البرلمانات لتقديم شكاوى ضد المتورطين في المضايقات والعنف والتحقيق معهم ومعاقبتهم، والترتيبات الموجودة التي تكون بالكاد معروفة أو جلية باعتبارها مجحفة أن تشكل عوامل إضافية تثني الأشخاص عن الإبلاغ عن أعمال العنف.

وهناك أيضاً اختلافات في درجات الحماية، بالاستناد إلى القانون الخاص بالشخص أو وظيفته (برلماني، مسؤول/ موظف برلماني، عضو في فريق عمل برلماني يعمل تحت الإشراف المباشر للبرلماني). والسياسات المناهضة للتحرش الجنسي المنطبقة على المسؤولين أو موظفي الإدارة البرلمانية أكثر من تلك المطبقة على البرلمانيين وموظفيهم. ويرجع ذلك إلى العلاقات التعاقدية بين المسؤولين والبرلمان الذي يوظفهم بينما البرلمانيون ليسوا موظفين في البرلمان بل ممثلين منتخبين. وفي معظم الحالات، البرلمانيون ومساعدوهم ليسوا موظفين برلمانيين، ولكنهم يعملون مباشرة تحت إشراف كل برلماني على حدة أو مجموعة سياسية. وبناءً على ذلك، غالباً ما يجري إغفال أو تجاهل علاقات العمل بين البرلمانيين أنفسهم وبين البرلماني بصفته صاحب عمل ومساعدهم في السياسات الرامية إلى مكافحة التنمر والتحرش الجنسي في البرلمانات.

كبيرة بهذا الميل. ومن المفترض أن تكون المرأة زينة وتدعم النظرة الوطنية. وتكتسب هذه العقلية أرضية، خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تجذب اللغة الرجولية والعدوانية الرجال (والنساء) المحتاجين إلى التنفيس عن كراهيتهم.»

عوامل الخطر الأخرى والأثر المشترك للسياقات وعوامل الخطر

تظهر الدراسة أن الشباب يمكن أن يكون عاملاً مشدداً. وبالنظر إلى النتائج المتعلقة بالبرلمانيات الشابات ممن تقل أعمارهن عن ٤٠ عاماً، يمكننا أن نرى أنهن أكثر عرضة للاستهداف بالتعليقات الجنسانية والجنسية (زائد ٩ نقاط مئوية)، والمعاملة المهينة وسوء المعاملة في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي (زائد ١٨ نقطة مئوية) والتحرش الجنسي (زائد ١٢ نقطة مئوية). وقد تتعرض البرلمانيات الشابات أيضاً للهجوم بشكل متكرر عبر الإنترنت لأنهن أكثر حضوراً ونشاطاً على شبكات التواصل الاجتماعي. ويُظهر التحليل أن الانخراط في المعارضة السياسية يشكل أيضاً عاملاً، ولكنه أقل من العمر، قد يؤدي إلى زيادة تعرض البرلمانيات للعنف النفسي، ولا سيما التهيب والتهديد.

والعينة التي أُجريت مقابلة معها، على أساس طوعي، لا تضم عدداً كافياً من المنتميات إلى مجموعة الأقليات أو الأشخاص ذوي الإعاقة لإتاحة تحليل هذه العوامل. ومع ذلك، من المهم الإحاطة علماً بأن دراسات أخرى تظهر أن هذه العوامل المضاعفة تؤدي إلى مستويات أعلى من العنف والمضايقات ضد النساء المنتميات إلى أقلية.^{١٩}

حملة #MeToo والبرلمانات في أوروبا

تميز عام ٢٠١٧ بموجة من الاتهامات غير المسبوقة بالتحرش الجنسي. وبعد إطلاق الشرارة في صناعة السينما وحشد الزخم تحت هاشتاغ #MeToo، انتشرت الحركة بسرعة لتشمل مجالات كثيرة أخرى، بما في ذلك السياسة والبرلمانات.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كشفت أكثر من ٣٠٠ سياسية أيسلندية عن تعرضهن للتحرش الجنسي خلال حياتهن المهنية، ودعين الرجال إلى «تحمل مسؤولياتهم». وعقد البرلمان السويدي مناقشة حول ظاهرة #MeToo بالإضافة إلى ندوة عامة، ألقى خلالها برلمانيون ووزيران بيانات مجهولة الهوية صادرة عن سياسيات تعرضن للاعتداء الجنسي أثناء أنشطتهن في أحزاب مختلفة. وفجأة، أصبح من الممكن مناقشة موضوع كان من المحرمات سابقاً ضمن الهيئات التمثيلية مناقشة علنية، الأمر الذي يثبت، حسبما كان الكثيرون يشبهون به، أن البرلمان ليس بمنأى عن العنف القائم على نوع الجنس.

وحسبما أوضحت دراسة الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات لعام ٢٠١٦، فإن الوعي بالوجود العام للإساءة المنهجية هو خطوة أولى في سبيل عملية أشمل للتغيير المؤسسي. وهذا الوعي أساسي أيضاً في حركة #MeToo.

وعلاوة على ذلك، إن معظم البرلمانات التي يوجد فيها نظام شكاوى بشأن التحرش الجنسي يكون برلمانيون ضالعين فيها تعهد بمعالجة هذه الشكاوى إلى هيئات داخلية، مثل لجنة الأخلاقيات البرلمانية أو لجنة المعايير والامتيازات. وأنشئت العديد من هذه الهيئات في البداية للتعامل مع حالات سوء السلوك المالي في أوساط البرلمانيين أو خرق الثقة من أجل الإثراء الشخصي. ولم تكن هذه الهيئات في حالات كثيرة مناسبة حقاً للتعامل مع حوادث التنمر أو التحرش الجنسي (غياب تعريفات لهذا السلوك، غياب سرية العمليات والمداولات العلنية وما إلى ذلك). وفوق كل ذلك، إن هذه الهيئات سياسية، تكون فيها ألعاب القوة عاملاً حاضراً دائماً.

«ينبغي أن يتخذ مكتب رئيس البرلمان ولجنة الإجراءات إجراءات حازمة وفرض عقوبات، ولكن السلوك الجنسي والعنف يعتبران من المسائل الثانوية.»

«يمكن تقديم أي شكوى إلى مكتب رئيس البرلمان ولكن أعتقد أنه ينبغي أن يكون لدينا إجراء خاص ومستقل لحالات المضايقة والعنف.»

«نحتاج إلى خطة عمل وأدوات لمكافحة المضايقات وهيئة تتلقى شكاوى الضحايا. وفي الوقت الحالي، هناك إجراءات للموظفين البرلمانيين ولكن ليس للممثلين المنتخبين.»

البرلمانيات: العنف بدوافع سياسية والعنف القائم على نوع الجنس

البرلمانيات، وهن شخصيات عامة وسياسية، معرضات لخطر سلوك عنيف ناجم عن الاختلافات السياسية، سواء من الزملاء في السياسة أو من أفراد عامة الناس المكلفات بتمثيلهم.

وغالباً ما تنطوي أعمال العنف ضد البرلمانيات على سمات العنف ذي الدوافع السياسية والعنف القائم على نوع الجنس. والمضايقة أو العنف اللذان يستهدفانهن يرمي إلى تقييد حريتهن في التعبير أو انتهاكها.

وهنا، تؤكد الدراسة أن النساء اللواتي يقدن عملية القضاء على عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة أو يتحدثن علناً عن قضايا سياسية حساسة أخرى (مكافحة الفساد، واستقبال اللاجئين، وغير ذلك) غالباً ما يكنّ أهدافاً رئيسية لهجمات منظمة، بما في ذلك من مجموعات المحافظين المتطرفين أو المجموعات المناهضة للجماعات النسوية.

«دوافعهم سياسية لكن سلاحهم المفضل هو التحيز الجنسي. ويفتقر خصومي إلى الحجج السياسية، لذلك يهاجموني لأنني امرأة.»

«عندما كنت وزيرة التربية والتعليم، هاجمتني السلطات الدينية: «من هي هذه المرأة؟ ليست في موقع يسمح لها بالإدلاء بتصريحات!»

«لن يهاجموني بنفس القدر إذا لم أكن ملتزمة بعملية ومثيرة للجدل!»

«أعرض للتنمر لأنني لا أؤدي الدور المتوقع من امرأة. إن صعود اليمين المتطرف والدفع بالقيم الأسرية/الدينية/الوطنية لهما علاقة

ومع أن هذه الحركة لم يكن لها نفس التأثير في جميع البلدان الأوروبية، أطلقت عدد من المبادرات البرلمانية، منذ خريف عام ٢٠١٧، سعياً إلى تلبية المتطلبات الجديدة للسلوك النموذجي:

- أنشأت بعض البرلمانات هيكلاً مستقلاً يقدم استشارات شخصية وسرية لمن يعتقد أنه كان ضحية مضايقات وسوء معاملة (النمسا وسويسرا).
- أطلقت برلمانات أخرى حملات توعية لنشر الإجراءات الحالية ووسائل الإنصاف (فرنسا والبرلمان الأوروبي).
- حسّنت برلمانات أخرى إجراءات الشكاوى الخاصة بها من خلال إدراج التحقيقات الداخلية (فنلندا والسويد).
- أجرى مجلس العموم، في المملكة المتحدة، تحقيقاً داخلياً وتفصيلاً للحقائق بصورة مستقلة بغرض إلقاء الضوء على مزاعم التنمر والتحرش الجنسي والتدابير المناسبة لإحقاق الإنصاف.

الحلول والممارسات الجيدة

أسفرت نتائج الدراسة وآراء المشاركين في الدراسة الاستقصائية عن المؤشرات التالية للردود والحلول، من أجل تشجيع البرلمانات وصناع القرار السياسي على تقديم وتنفيذ تدابير شاملة لمنع ومعالجة التحيز الجنسي والمضايقات والعنف ضد المرأة في البرلمانات.

وجود قوانين صارمة ومطبقة بشكل مناسب لمنع العنف ضد المرأة ومكافحته

من الأساسي وجود قوانين قوية ومطبقة بشكل صحيح لمكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس في البرلمانات. والقوانين ضرورية من أجل إتاحة الحماية والمساعدة للضحايا وتهيئة ظروف يمكنهن من خلالها الإبلاغ عن العنف ومحاسبة الجناة. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون التصديق على اتفاقية اسطنبول وتنفيذها ومواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية أولوية من الأولويات.

وبالنظر إلى حجم بعض أشكال العنف التي سجلتها الدراسة، يجب أن تراعي القوانين والتدابير الأخرى الانتهاكات المرتكبة بواسطة تكنولوجيات جديدة مثل التهديدات عبر الإنترنت وغيرها من أشكال العنف السيبراني. ويجب على البرلمانات أيضاً ضمان أن تتخذ منصات شبكات التواصل الاجتماعي خطوات في سبيل مساعدة ضحايا خطاب الكراهية الجنساني والتهديدات عبر الإنترنت والمضايقات السيبرانية الأخرى للإبلاغ عن هذه الإساءة ومعالجة مربيها. ويمكنها أيضاً تشجيع الشرطة على الإقرار بحالات تنطوي على إساءة عبر الإنترنت والتحقيق فيها بشكل منهجي.

ويجب أن تكون القوانين والسياسات قادرة أيضاً على معالجة انخفاض مستوى الإبلاغ عن التنمر والتحرش الجنسي في العمل وفي الحياة العامة. ولا بد من أن تسنّ البرلمانات قوانين وتكيف السياسات الوطنية بشأن المضايقات والعنف في العمل إذا لم تكن قد فعلت ذلك حقاً، أو تحسّن

الصكوك الحالية وتؤكد من تطبيقها. ومن المهم إتاحة آليات فعالة وسرية لتقديم الشكاوى فضلاً عن إنزال عقوبات بالجناة.

ومن الواضح أن هذه القوانين يجب أن تكون قابلة للتطبيق على البرلمان والبرلمانيين بنفس الطريقة التي تطبق على باقي المجتمع. وعليه، لا ينبغي أن يتمتع أي برلماني متهم بأي وضع خاص أو حماية خاصة لأنه يشغل منصباً رسمياً. وينبغي أن يستفيدوا من افتراض البراءة ولكن لا يمكنهم عرقلة سير العدالة.

وبالنظر إلى خلفية العقوبة التأديبية و/أو الجنائية، هناك أيضاً مسألة محددة تتعلق بالولاية البرلمانية ومعاينة عدم الأهلية. فعلى سبيل المثال، تنص القوانين الفرنسية المتعلقة بالثقة في شاغلي المناصب العامة والصادرة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على عقوبة تكميلية إلزامية بعدم أهلية أي شخص مذنب بارتكاب جريمة أو جنحة، بما في ذلك التحرش الجنسي.

تعزيز السياسات البرلمانية الداخلية الهادفة إلى القضاء على التحيز الجنسي والمضايقة والعنف القائم على نوع الجنس

مثل أي مكان عمل ومثل أي مؤسسة تنادي بالديمقراطية، يتحمل كل برلمان مسؤولية توفير أفضل حماية ممكنة للبرلمانيات والموظفات البرلمانيات والتأكد من أن يكون مكان عمل شامل قائم على الاحترام والمساواة.

وعلى كل برلمان أن يجد الحلول الأكثر فاعلية التي تناسب ظروفه الخاصة. ومع ذلك، ينبغي أن تشمل أي استراتيجية ذات صلة بالاستجابة الجوانب التالية، الموضحة هنا بأمثلة مقنعة من البرلمانات في جميع أنحاء أوروبا:

- الإشارة بوضوح إلى الطبيعة غير المقبولة للسلوك المتحيز على أساس نوع الجنس، والتنمر والتحرش الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس وسبل الانتصاف المتاحة لمن يعتقدون أنهم ضحايا ويودون الإبلاغ عن الحوادث. ويمكن القيام بذلك من خلال سياسات محددة أو من خلال إدراج أحكام في اللوائح البرلمانية أو مدونات السلوك أو مدونات الأخلاقيات. ومن المهم جداً وجود تعريفات واضحة للتحيز الجنسي^{٢٠}، والمضايقات والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك أمثلة على السلوك غير المقبول، إذ يمكن أن يكون لدى الناس تصورات مختلفة عن فعل معين.

وفي فنلندا، تنطبق المبادئ التوجيهية الخاصة بمكتب البرلمان من أجل منع السلوك والمضايقة غير اللائقين (٢٠١٧) على البرلمانيين والموظفين البرلمانيين. وتؤكد هذه الوثيقة من جديد على سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع المضايقات فيما يتعلق بالتشريعات القائمة بشأن المساواة وعدم التمييز وقانون العمل. وتسدي المشورة بالإجراءات الواجب اتباعها في حالة المضايقة ومن ينبغي الاتصال به. وتنص أيضاً على إجراءات لتقديم شكوى شفهية أو مكتوبة يجري تناولها بسرية تامة وربما تتبعها وساطة وتفصيلاً داخلياً. ويبلغ البرلمانيون والموظفون البرلمانيون بهذه الترتيبات عند بدء العمل في البرلمان وتُشرح الإجراءات على الشبكة الداخلية.

وتبين نتائج الدراسة أن الرحلات الرسمية والإفراط في شرب الكحول هي من العوامل التي يمكن أن تزيد مخاطر المضايقة والعنف. ولذلك، ينبغي مراعاة عوامل الخطر هذه بشكل خاص عند وضع معايير أو مدونات سلوك تصف السلوك المتوقع في العمل البرلماني، من البرلمانيين والموظفين البرلمانيين على حد سواء.

- **تقييم الوضع في البرلمانات بغية الحصول على معلومات مفصلة عن حالات المضايقة والعنف التي يتعرض لها برلمانيون ومساعدون لهم وموظفون برلمانيون.** ويتعلق هذا الأمر بضمان أن تستند السياسات التي تُعد وتنفذ والعمل المنجز لحل المشكلات التي أبرزتها الدراسة الاستقصائية إلى بيانات إثباتية، بما في ذلك استعداد الضحايا للإبلاغ عن سوء المعاملة، وعند الاقتضاء، رضاهم عن النظام أو الخدمات المتاحة بالفعل. وتقييم الوضع هو أيضاً مرحلة لا غنى عنها في زيادة الوعي وحشد الجهود.

أنظر مثال العمل الذي اضطلعت به المجموعة المتعددة الأحزاب وعملية تقصي الحقائق المستقل في مجلس العموم البريطاني المذكور أعلاه.

- **ضمان أن الأشخاص الذين يعتقدون أنهم ضحايا مضايقات أو اعتداءات يمكنهم الحصول على المساعدة السرية والخدمات الاستشارية.** قد يشمل ذلك مستشاراً سرياً أو وموظف اتصال أو رقم خط اتصال مباشر/ هاتفاً مجانياً مخصصاً لهذه المشكلات. وشددت بعض المجلات على ضرورة استقلالية هؤلاء النشطاء وتمتعهم بالخبرة أو على الأقل التدريب المناسب لهذا الدور.

واختبر البرلمان السويسري من خلال إنشاء هيئة استشارية مستقلة متخصصة في حالات التهيب والتحرش الجنسي، بإمكان البرلمانيون الاتصال بها دون الكشف عن هويتهم. وفي البرلمان النمساوي، في حالة حدوث مضايقات، يمكن أن يستدعي البرلمانيون من المجلسين وموظفو المجموعات السياسية والمساعدون البرلمانيون خبيراً مستقلاً، يقدم المعلومات والمشورة الشخصية على أساس سري. وينصب التركيز الأساسي على الوقاية وزيادة الوعي وتهيئة جو من الاحترام داخل المؤسسة.

- **إنشاء آلية للشكاوى والتحقيق تكون سرية، وجهازه للاستماع إلى الضحايا وتكون عادلة، بحيث يشعر بالأمان أي شخص يقرر الإبلاغ عن حوادث المضايقات والعنف.**

وخلال عام ٢٠١٧، نفّح البرلمان السويدي سياساته وإرشاداته بشأن السلوك التعسفي من أجل مكافحة التحيز الجنسي والتنمر والتحرش الجنسي ضد الموظفين البرلمانيين (لا توجد آلية تتعلق بالبرلمانيين). وهناك إجراء رسمي لتقديم شكاوى إلى رئيس الموارد البشرية ومتابعة التحقيقات. ويتيح هذا الإجراء الخاضع للإشراف، باستخدام إخطار كتابي أو شفوي، إمكانية تجنب أي أعمال انتقامية وأي اتصال مع الشخص المتهم بارتكاب الحادث. والتحقيق سري تماماً. وتجري مقابلة كل طرف على حدة ويمكن أن يرافقه ممثلون. وتُسجَل المقابلات، ويُبلّغ كل طرف

بسير التحقيق الداخلي. ويجب على صاحب العمل التأكد من توقف المضايقة. ويجوز أن يتلقى الطرفان الرعاية الصحية المهنية. ويجري التشديد على هذه الترتيبات في تدريب المديرين وعرضها على الموظفين الجدد. وسوف تُدرج أيضاً برامج توعية.

وتود الكثير ممن أجريت مقابلات معهن رؤية آلية مستقلة للشكاوى والتحقيق من أجل تفادي الحالات التي يمكن أن يكون فيها أعضاء البرلمان قضاة وأطرافاً في قضية معينة. وهناك حجج كثيرة تدعم وجهة النظر هذه: لا يرغب البرلمانيون في أن يحكم عليهم زملاؤهم ويتكبدون عملية مليئة بتقييم النقاط السياسية في حين لا يثق الموظفون البرلمانيون في آلية تخضع للتأثير المهيمن الذي يمارسه البرلمانيون أو الأحزاب السياسية. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى اختلال توازن القوى بين الضحايا والمعتدين (لا سيما عندما يقوم برلماني بمضايقة أحد الموظفين أو مساعد برلماني)، والضجيج الإعلامي المحيط بالبرلمانيين المتهمين بمثل هذا السلوك، والتأثير الذي يمكن ممارسته رغبةً في الحفاظ على صورة الأحزاب السياسية وتماسكها، والعوامل المشددة الأخرى التي حدتها الدراسة، يبدو أن الإجراءات المستقلة والسرية هي الاستراتيجية الأنسب. وفي هذه الحالة، لا بدّ بكل برلمان من أن يحدد الآليات التي ستعتبرها جميع الأطراف المعنية (البرلمانيون، والموظفون والمساعدون، والرجال والنساء، والأحزاب السياسية) عادلة. ويمكن وضع عدة إجراءات منفصلة لمراعاة العلاقات المهنية المختلفة جداً السائدة بين البرلمانيين، وبين البرلمانيين والموظفين العاملين في البرلمان، وبين الموظفين العاملين في البرلمان. وبدون شكاوى وإجراءات تحقيق عادلة- تلبية احتياجات وتحترم حقوق الضحايا مع السماح للجنة المفترضين بالاستفادة من قرينة البراءة - ستظل بيئة العمل في المجال البرلماني غير مستقرة.

- **وضع وإنفاذ العقوبات التأديبية بحق الجناة.** تماشيًا مع اتفاقية اسطنبول، لا بدّ من نص العقاب والعقوبات في القوانين الجنائية الخاصة بالبلدان وقانون العمل بسبب ارتكاب مضايقات وعنف قائم على نوع الجنس. ويجب أيضاً وضع عقوبات تأديبية في المؤسسات السياسية. وفي هذا الصدد، لا يزال يتعين القيام بكل شيء في البرلمانات من أجل النص على العقوبات، المحددة فيما يتعلق بخطورة الأفعال، وتطبيقها فعلياً في حالات العنف والمضايقة المثبتة.

وفي البرلمان الأوروبي، تضم اللجنة الاستشارية المسؤولة عن معالجة شكاوى المضايقات في أوساط المساعدين والبرلمانيين خمسة أعضاء، منهم ثلاثة برلمانيين يختارهم رئيس البرلمان من بين نواب المؤسسة، وعضو واحد تعينه لجنة المساعدين البرلمانيين المعتمدين وممثل واحد عن الإدارة. ويحضر أيضاً ممثل الخدمة الطبية وممثل الخدمة القانونية في البرلمان الأوروبي. وفي حالة إثبات حالات المضايقة، وبعد إجراء تحقيق داخلي سري وبناء على توصية اللجنة الاستشارية، يمكن أن يفرض الرئيس عقوبة وفقاً للقاعدة ١٦٦ من قواعد إجراءات البرلمان الأوروبي (تشمل التوبيخ أو تعليق العضوية أو إزالة عدد من الوظائف البرلمانية). ولم تُفرض أي عقوبات حتى الآن على أعضاء البرلمان الأوروبي بسبب التحرش الجنسي.

- **إتاحة التدريب بشأن الاحترام في مكان العمل ومكافحة التحيز الجنسي والمضايقة** لكل من يعمل في البرلمان. وهذا التدريب لا غنى عنه لتوضيح ما هو السلوك المقبول أم لا والطريقة التي ينبغي بها أن يتصرف الشهود أو الضحايا. وكي يكون فعالاً حقاً، أكدت العديد من أجريت مقابلات معهن أنه يجب أن يكون إلزامياً للجميع - البرلمانيون والمسؤولون والمساعدون - وخاصة للمديرين الذين ينبغي أن يحصلوا على نسخة كاملة من التدريب حتى يتمكنوا من إرشاد الأشخاص الذين يثقون بهم. ويجب أن يعتمد التدريب على التفاعل الجماعي بغية تشجيع النقاش ورفع المحرمات.

ويعقد البرلمان الأوروبي دورات محددة تهدف إلى منع السلوك غير اللائق والمضايقة وتعزيز العلاقات المهنية المحترمة في مكان العمل. والتدريب الرامي إلى منع المضايقة مُتاح لجميع الموظفين بغية تمكينهم من تحديد المضايقة النفسية والجنسية والوقاية منها ومكافحتها. ويتلقى المدبرون تدريباً مشابهاً كي يتمكنوا من منع المضايقة النفسية والجنسية والتصدي لهما داخل فرقهم. وتُعد أيضاً دورات مخصصة للبرلمانيين بشأن إدارة مكاتبتهم وشؤون موظفيهم. وسترکز هذه الدورات على الوقاية من خلال السعي إلى صقل مهارات البرلمانيين الإدارية من أجل تفادي منازعة مع مساعديهم.

- **إطلاق مبادرات للتواصل والتوعية** من أجل المساعدة على منع العنف القائم على نوع الجنس، وتشجيع الإبلاغ وحماية الضحايا.

في فرنسا، دُكرت حملة ملصقات في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بمواد القانون الجنائي المتعلقة بالتحرش الجنسي والمعلومات المفيدة عن خدمات استقبال الضحايا الحاليين وتوجيههم.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب مراقبة أي استراتيجية استجابة تُقدم في البرلمانات على أساس منتظم وتقييم فعاليتها.

- **الترويج لثقافة تراعي نوع الجنس والمساواة في البرلمان**

يجب أن تقر البرلمانات بأنها ليست محايدة في مجال نوع الجنس وأن تدرس طريقة عملها من منظور المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٢، اعتمد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي خطة العمل المعنية بالبرلمانات التي تراعي المساواة بين الجنسين والتي تعتبر أن البرلمان الذي يراعي المساواة بين الجنسين تغيب فيه الحواجز - الموضوعية أو الهيكلية أو الثقافية - أمام المشاركة الكاملة للمرأة والمساواة بين المرأة والرجل، سواء البرلمانيات أو الموظفين. ويمكن أن يحقق البرلمان ذلك من خلال دراسة هياكله وعملياته وأساليب عمله بدقة بغرض التأكد من أنها تلبى احتياجات ومصالح الرجال والنساء على حد سواء. وعند تقييم مدى مراعاة نوع الجنس، تتمثل إحدى مهام البرلمان في دعوة البرلمانيين والمسؤولين البرلمانيين إلى النظر علناً فيما إذا كانت بيئة العمل في البرلمان تكفل حقوق المرأة والرجل والأمن على قدم المساواة وتعالج المشاكل الناتجة عن العنف القائم على نوع الجنس والمضايقات في البرلمان. وإضافة إلى ذلك، يتيح هذا النهج تحديد المبادرات الممكن اتخاذها من

أجل توطيد البنية التحتية والسياسات التي ترسخ الثقافة المراعية لنوع الجنس داخل البرلمان.

وتهدف هذه العملية إلى دعم البرلمانات في جهودها الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة في البرلمان وأن تصبح من الجهات المؤيدة للمساواة بين الجنسين ونماذج لباقي المجتمع. وعلى الأجل الطويل، يساعد هذا الأمر على تعزيز مساهمة البرلمانات في القضاء على العنف ضد المرأة.

وسعى تعزيز المساواة بين الجنسين في الدراسة الاستقصائية ريكسداغ^{٣١} الذي أجري في البرلمان السويدي إلى تحديد ما إذا كان أعضاؤه يتمتعون بالشروط عينها لممارسة ولايتهم. وكشفت النتائج أن النساء أكثر عرضة للمقاطعة عند التحدث في غرفة الاجتماع ويحظى مظهرهن الجسدي بتعليقات إلى حد أكبر. ومن شأن صغر السن والأنوثة أن يعرضانهن أكثر لسلوك متحيز جنسياً وغير لائق.

تحويل الثقافة السياسية والعقليات

- **اعتماد إجراءات داخلية في الأحزاب السياسية لمكافحة التحيز الجنسي والعنف ضد المرأة وتطبيقها**

أشارت مشاركات كثيرات في الدراسة إلى أهمية وجود مدونات سلوك وإجراءات داخلية لمكافحة سوء معاملة المرأة والعنف ضدها في الأحزاب السياسية. وأشارن إلى أنه كلما زاد التزام الأحزاب السياسية وقيادتها بعدم التسامح مع هذه الانتهاكات، كلما زادت فرص جعل القضاء على مضايقة المرأة والعنف ضدها في السياسة قضية غير حزبية تشارك فيها جميع الجهات المعنية في الحياة السياسية. وفي أعقاب حركة #MeToo، أطلقت المبادرات في الأحزاب السياسية، بما في ذلك تجمعات من رجال عازمين على وضع حد للتحيز الجنسي والتحرش الجنسي، ولا سيما في السويد وأيسلندا.

- **إشراك الرجل بنشاط**

الرجل عنصر أساسي في الحلول التي ستُنشر، ويتحمل واجب المشاركة بنشاط في النقاش وجعل القضاء على التحيز الجنسي والتمييز في السياسة قضية والتزاماً أولية له. ولا بد له من تعزيز بشكل لا لبس فيه عدم التسامح مطلقاً مع العنف وتحمل مسؤولياته إلى جانب المرأة.

وتضمنت هذه الدراسة منصة على الإنترنت، للبحث عن شهود في أوساط الرجال في برلمانات الدول الأوروبية، دُعِيو إلى الإدلاء ببيانات عما رأوه وسمعوه ولاحظوه بشأن سلوك تعسفي وعنف ضد زميلاتهم البرلمانيات والموظفات البرلمانيات. ودُعِيو أيضاً إلى المشاركة بنشاط في الجهود المبذولة في سبيل إيجاد حلول لوضع حد لأعمال العنف الجنسي التي تقوض بيئة العمل الشاملة في البرلمان والدور المتوقع من المؤسسة لتجسيد المساواة بين الجنسين وأعلى المعايير الديمقراطية. ومع ذلك، لم يلبّ الدعوة سوى عشرات البرلمانيين والموظفين البرلمانيين. وقد يتساءل المرء عما إذا كان العدد المنخفض للمشاركين الذكور يعود إلى عدم اهتمامهم بموضوع الدراسة أو لأن المنصة عبر الإنترنت لم تكن معروفة أو لم تكن في أفضل شكل لجذب البرلمانيين الذكور والموظفين

البرلمانيين المشاركين. ولا بد من تقييم الوضع ويجب إجراء المزيد من المناقشات والحوار مع الرجال في البرلمانات سعياً إلى الاعتماد على مساهماتهم. واقتراح الأشخاص الذين ملأوا الاستبيان سبلاً ذات صلة بغرض إيجاد حلول ينبغي تسليط الضوء عليها واستكشافها بعمق، إذ أشاروا إلى أنه يجب على الرجال: أن يكونوا على دراية كي يبقوا يقظين إزاء السلوك التعسفي تجاه زميلاتهم؛ أن يتصرفوا على الفور؛ أن يدعموا الضحايا؛ أن يتحدثوا في وسائل الإعلام ضد هذا السلوك؛ أن يتكلموا إلى الزملاء الذين يقومون بانتهاكات أو يبلغوا عن الجناة؛ أن يكسروا صمتهم ويكونوا قدوة للسلوك النزيه.

• تشجيع التمثيل المتساوي بين المرأة والرجل في البرلمانات والتضامن بين البرلمانيات

التمثيل المتساوي للمرأة والرجل في البرلمانات والتضامن بين البرلمانيات هو أيضاً وسيلة لتغيير العقلية وتحويل الثقافة السياسية. وتعتقد أكثر من ٩٠ بالمئة من البرلمانيات اللواتي شملتهن الدراسة الاستقصائية أن وجود المزيد من النساء الناشطات في البرلمان يتيح وسيلة لتغيير جو العمل، وتعديل سلوك الزملاء الذكور وعقليتهم تدريجياً، وضمان قدرة النساء على تحقيق ولايتهن وخدمة ناخبيهن بحرية وأمان. ومع ذلك، ليست المساواة بين الجنسين داخل المؤسسات السياسية وحدها ضمانة لمكافحة الترهيب والتحرش الجنسي.

وتعزيز التضامن بين النساء في البرلمانات هو أيضاً استجابة أساسية. وقالت إحدى المشاركات في الدراسة: «يجب على النساء أن يتّحدن ويدعمن بعضهن بعضاً، وأن يعين أكثر حقوقهن وأن يوحدن جهودهن من أجل ضمان احترام هذه الحقوق».

وأوضحت الدراسة أيضاً أن شبكات البرلمانيات يمكن أن تشكل مجالات يمكن أن تثق المرأة بها وتجد الحلول من خلالها، ولكن أيضاً أن تحشد المؤسسة البرلمانية لعدم التسامح مع الانتهاكات وتدعوها إلى ذلك.

«ضرب برلماني زميلته بزجاجة. فسقطت أرضاً وأصببت. ولم ترغب لجنة الأخلاقيات البرلمانية في فعل أي شيء حيال الحادث، لكن كان هناك احتجاج داخل كتلة البرلمانيات وفي نهاية المطاف تم تعليق عمل الجاني في البرلمان لمدة ثلاثة أيام».

وفيما شددت مشاركات كثيرات على أنه لا ينبغي تحميل النساء مسؤولية حل مشاكل المضايقات والعنف، أوصت بتدريب النساء على الدفاع عن النفس لفظياً وجسدياً لتحضيرهن لمواجهة أفعال التحيز الجنسي. ومن المهم، خاصة في بداية فترة ولاية النساء في المنصب، عند دخولهن المجال السياسي دون معرفة القوانين السائدة، أن يكن قادرات على التفاعل عندما يتعرضن لهجمات لفظية جنسية، وأن يتعلمن عدم الصمت وأيضاً معرفة كيفية الرد على التهديدات والتعليقات على الشبكات الاجتماعية.

• بناء التوعية الإعلامية والتركيز على التثقيف منذ الصغر من الضروري العمل مع وسائل الإعلام وتثقيفها، فهي تملك السلطة بغية الترويج لثقافة خالية من العنف ومبادئ الاحترام، ولكن، حسبما تظهر الدراسة، لا تزال تديم الصور النمطية الضارة للمرأة في السياسة.

وإضافة إلى ذلك، أيدت عدد من المجيبات التعليم باعتباره وسيلة لتغيير العقلية والأعراف، ومكافحة التمييز وإرساء ثقافة المساواة والتسامح. ومن شأن التربية المدنية والتربية المتعلقة بالمواطنة، والتشديد على احترام الآخرين بسبب الاختلافات والآراء المتبينة والمساواة بين الجنسين، المغروسة في الفتيان والفتيات منذ سن مبكرة، أن تساعد على إقامة علاقات محترمة وغير عنيفة في جميع مناحي الحياة.

خاتمة

تستند نتائج الدراسة الاستقصائية إلى مقابلات مع عينة محدودة من البرلمانيات والموظفات البرلمانيات في أوروبا. ومع ذلك، تُظهر بوضوح البيانات التي جُمعت وخضعت للتحليل في التقرير أن التحيز الجنسي وسوء استخدام السلطة والعنف ضد المرأة في البرلمانات موجودان في جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا ويستلزمان اهتماماً وإجراءات من البرلمانات والجهات المعنية الأخرى.

وعلى أساس هذه النتائج وبالاستناد إلى الممارسات الجيدة المحددة في التقرير، تُحث البرلمانات والبرلمانيون على اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسائل، بما في ذلك داخل مؤسساتهم ومكان عملهم. وهم مدعوون إلى الإقرار بالمضايقة والعنف القائم على نوع الجنس على حقيقتهم- أي انتهاكات الحقوق الأساسية- وعدم التسامح معهما باعتبارهما «جزءاً لا يتجزأ من السياسة». وتزودهم الدراسة بأساس سليم لدعم وتطبيق تدابير ملموسة وهادفة لتهيئة الظروف اللازمة بغية التمكن من التحدث علناً، ووضع حد لثقافة الصمت والإفلات من العقاب، وترسيخ وصون بيئة برلمانية مفتوحة وشاملة وآمنة ومحترمة.

وسيوصل الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا رصد التطورات ودعم البرلمانات في جهودها الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة. ويدعوان البرلمانات الوطنية إجراء دراسات خاصة في هذا المجال، ومناقشة هذه القضايا، وتكثيف مساعيها إلى منع ومكافحة العنف ضد المرأة في السياسة وبشكل عام. وبالاضطلاع بدور رائد في منع العنف القائم على نوع الجنس ومكافحته، يمكن أن تؤثر البرلمانات إيجاباً على المجتمع، وتعزز بنشاط ثقافة المساواة بين الجنسين وتساعد على إحداث تغيير طويل الأجل في العقلية والسلوكيات.

مسرد المصطلحات

العنف القائم على النوع: أفعال الاعتداء الجسدي أو العقلي أو الاجتماعي (بما في ذلك العنف الجنسي) التي يُحاول ارتكابها أو التهديد بها، باستخدام نوع من القوة (مثل العنف أو التهديد أو الإكراه أو التلاعب أو الخداع أو التوقعات الثقافية أو الأسلحة أو الظروف الاقتصادية) والتي تكون موجهة ضد شخص بسبب أدواره وتوقعاته في المجتمع أو الثقافة.

(مسرد المصطلحات الأساسية والنتائج القائمة على الإدارة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، www.endvawnow.org/en/articles/347-glossaire-des-termes-tyres-essentials-de-la-programmation-et-de-suivi-et-sections-devaluation.html)

العنف ضد المرأة: كافة أعمال العنف القائمة على النوع، والتي تسبب، أو التي من شأنها أن تسبب، للمرأة أضرارًا أو آلامًا بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية، بما فيه التهديد بالقيام بهذه الأعمال، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة؛ (اتفاقية اسطنبول، المادة ٣ (أ): <https://rm.coe.int/168046246c>)

يشير مصطلح «النوع» إلى الأدوار والتصرفات والأنشطة والاختصاصات المبنية اجتماعيًا والتي يعتبرها مجتمع معين مناسبة للنساء والرجال. (اتفاقية اسطنبول، المادة ٣ (ج): <https://rm.coe.int/168046246c>)

Communications Technology (ICT) facilitated violence against women
www.ohchr.org/en/:٢٠١٨ حزيران/يونيو
NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23235&LangID=E

والبحث الذي أجرته منظمة العفو الدولية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧:
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/11/amnesty-reveals-alarming-impact-of-online-abuse-against-women

١٣ كانت جو كوكس سياسية بريطانية شابة، وعضو في مجلس العموم من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦. وقُتلت بالرصاص وطعن في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٦ بسبب موقفها من الحرب في سوريا وتأييدها بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي.

١٤ يشير مصطلح «مساعد» هنا إلى الأشخاص الذين يُوظفهم مباشرةً نائب برلماني أو مجموعة سياسية. ولم تُمَثَل هذه المجموعة من الأشخاص العاملين في العالم البرلماني في هذه الدراسة الاستقصائية لأن الدعوات للمشاركة في الدراسة وإجراء المقابلات جرت كثيرًا خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا رصد التطورات في جنيف وستراسبورغ، والتي عادةً ما يحضرها النواب دون مساعديهم.

١٥ على سبيل المثال، وجدت مجموعة العمل المشتركة بين الأحزاب في المملكة المتحدة والمعنوية بسياسة الشكاوى والتظلم المستقلة، بواسطة دراسة أجريت على ١,٣٧٧ شخصًا يعملون في قصر وستمنستر، أن ٤٥ بالمئة من النساء اللواتي أُجريت مقابلات معهن تعرضن للمضايقة غير الجنسية في الأشهر الإثني عشرة السابقة (نُشر التقرير في شباط/فبراير ٢٠١٨)، والدراسة الاستقصائية لإذاعة YLE الفنلندية التي شملت ٢٢٣ موظفًا ومساعدًا يعملون في البرلمان الفنلندي وتوصل إلى أن ١٣ بالمئة من المجيبين (جميعهم من النساء باستثناء واحد) كانوا ضحايا تحرش جنسي (ذُكر في Bullying and sexual harassment at the workplace, in public spaces, and in the political life in the EU, European Parliament Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, 2018).

١٦ بيان صحفي من *L'Assemblée nationale fait en sorte que les personnes qui s'estiment victimes de harcèlement ou d'agressions puissent obtenir l'aide à laquelle elles ont droit* (الجمعية الوطنية تكفل أن يتمكن الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا مضايقة أو اعتداء الحصول على المساعدة التي يحق لهم فيها)، فرانسوا دي روغي، باريس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٧ Bullying and sexual harassment at the workplace, in public spaces, and in political life in the EU, European Parliament Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, 2018, p.40

١٨ المرجع نفسه.

١٩ Ending violence and harassment against women and men in the world of work, International Labour Office (BIT). ILC. 107/V/1, 2018, p.30

٢٠ ECRI General policy recommendation no. 15, On combating hate speech, European Commission Against Racism and Intolerance, Council of Europe (adopted on 8 December 2015) sets out measures for preventing and combating hate speech, <https://rm.coe.int/ecri-general-policy-recommendation-no-15-on-combating-hate-speech/16808b5b01>

٢١ Sveriges Riksdag, Promoting Gender Equality in the Riksdag, Stockholm, 2015

١ www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-10/sexism-harassment-and-violence-against-women-paraniesarians

٢ قالت أكثر من ٨١,٨ بالمئة من النائبات اللواتي أُجريت مقابلات معهن إنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف النفسي أو غيره. وإجمالاً، قالت ٤٤,٤ بالمئة إنهن تلقين تهديدات بالاغتصاب أو الضرب أو الاختطاف أو الموت، و٦٥ بالمئة تعرضن لتعليقات مذلة متحيزة جنسيًا بشأن مظهرهن أو وضعهن الزوجي أو حياتهن الخاصة، أو الدور الاجتماعي المتوقع من المرأة أو أخلاقهن الجنسية. وفضلاً عن ذلك، تكرر أشكال العنف الأخرى مقلق للغاية، إذ قالت حوالي ٢٠ بالمئة إنهن تعرضن للتحرش الجنسي و٢٥,٥ بالمئة منهن للعنف الجسدي.

٣ دُعيت نائبات وموظفات برلمانيات في كل الدول الأعضاء في مجلس أوروبا البالغ عددها ٤٧ دولة إلى المشاركة في الدراسة ولكن لم تشارك أي ممثلة من مالطا والجمهورية السلوفاكية.

٤ من أجل جمع بيانات قابلة للمقارنة مع تلك التي تم الحصول عليها في الدراسة العالمية الأولى، التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات، التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٦، غالبًا ما استخدمت هذه الدراسة الإقليمية الأولى التي تركز على أوروبا نفس منهجيات الدراسة الاستقصائية والاستبيانات المستخدمة في الدراسة العالمية. ومع ذلك، جرى تكييف الاستبيان الخاص بالمقابلات بشكل طفيف مع الموظفين البرلمانيات، وهي مجموعة لم تكن جزءًا من الدراسة الاستقصائية الأولى التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي.

٥ جُمعت هذه البيانات من خلال استبيان عبر الإنترنت طُلب من أعضاء رابطة الأمعاء العاميين للبرلمانات في ٤٧ بلدًا أوروبيًا ملأوه بين ٢٥ حزيران/يونيو و٦ تموز/ يوليو ٢٠١٨.

٦ فيما يلي البرلمانات التي ردت على الاستبيان أو قدمت معلومات إلى الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عما إذا كانت هناك أي سياسات داخلية ضد التحيز الجنسي والتحرش والعنف القائم على النوع: إسبانيا (مجلس الشيوخ)، ألمانيا (مجلس النواب)، البرتغال، بلجيكا (مجلس الشيوخ)، جورجيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، النمسا (مجلس النواب)، والبرلمان الأوروبي.

٧ لا تحاول الدراسة ربط العنف ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا بالعنف ضد المرأة في المجتمعات الأوروبية بشكل عام، ولا تقارن تجربة المرأة في البرلمانات بتجربة المرأة في أماكن العمل الأخرى أو في المهن أو الوظائف التي كانت حتى وقت قريب، كان الرجال يشغلونها حصريًا أو في أغلب الأحيان.

٨ www.coe.int/en/web/conventions/search-on-treaties/-/conventions/rms/090000168008482e

٩ PACE, The role of national parliaments and the Parliamentary Assembly in monitoring the implementation of the Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence (CETS No. 210), report of the Committee on Equality and Non-Discrimination, 2015

١٠ لمزيد من المعلومات عن الاتفاقية ووضع التوقيعات والتصديقات، أنظر: www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/Treaty/210

١١ أنظر الحاشية ١

١٢ فيما يتعلق بمسألة العنف ضد المرأة عبر الإنترنت، أنظر تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة *Online and Information and*

© الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ٢٠١٨

ردمك: 1-787-9142-92-978

يمكن استخدام جميع أجزاء هذا المصنف لأغراض شخصية وغير تجارية بشرط نسخ مؤشرات حقوق الطبع والنشر والمصادر المذكورة دون تغيير. يرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا باستخدام مواد هذا المصنف.

وأُجريت هذه الدراسة بفضل البرلمانيات والموظفات البرلمانيات اللواتي تطوعن بوقتتهن للتحدث عن تجاربهن الشخصية، والبعض منها تجارب مؤلمة. ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن امتنانه الشديد لهن على مساهمتهن.

ونود أن نشكر بصدق بريجيت فيليون التي أعدت الدراسة وأيضاً جميع البرلمانيين والموظفين البرلمانيين وموظفي الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذين ساهموا في إنجازها.

ونتوجه بالشكر أيضاً إلى منظمة الشؤون العالمية الكندية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي على ما قدمتهما من دعم مالي.